مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات
العدد الخامس عشر– تشرين الاول 2022 – ربيع الاول 1444 ISSN-2536-0027

التطورات الاقتصادية في استراليا 1919-1939

أ.د حسن عطية عبد الله / كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة المثنى
hasan.atiyh@mu.edu.iq
الطالبة: هبة عبد علي مرهج / كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة المثنى
habamerky@gmail.com

الملخص

لم تستحوذ استراليا على اهتمام الكتاب والباحثين بشكل كبير حتى يومنا هذا، على الرغم من كونها احدى القارات، فضلاً عن موقعها الجغرافي، وامكانياتها الاقتصادية، فقد اعتمد اقتصاد استراليا في اصوله على الزراعة والثروة الحيوانية، وباتت استراليا دولة مصدرة لتلك المنتجات بعد استيطانها من قبل البريطانيين في عام 1788.

تأثر الاقتصاد الاسترالي بالازمات والاحداث الدولية، وكانت الحرب العالمية الاولى واحدة من تلك الاحداث، لكن سرعان ما تمكنت من الاستفادة من ظروف الحرب لتدير عجلة اقتصادها وأن كان بشكل بطيئ، لتدخل بعد ذلك مدة مابين الحربين، ولتواجه الكثير من الاحداث والازمات والتي اثرت بشكل كبير على الاقتصادها، والطرق التي اتبعتها للخروج من تلك الازمات، وقد نجحت استراليا في معالجة اوضاعها الاقتصادية من خلال الاعتماد على الخبراء الاقتصاديين وتنفيذ الخطط بشكل دقيق فضلاً عن الاداء الحكومي العالي.

تهدف هذه الدراسة الى تقديم وصف تحليلي عن تطور الاقتصاد الاسترالي منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبلا شك ان تلك التطورات اكتسبت اهمية كبيرة، كونها انعكست على الاوضاع السياسية الداخلية، ومهدت الطريق للاستقلال الاقتصادي الاسترالي بعد ذلك. وقد قسمت الدراسة الى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، جاء المبحث الاول تحت عنوان التطورات الاقتصادية في استراليا 1919-1929، ودرس المبحث الثاني الازمة الاقتصادية العالمية وأثرها على الاقتصاد الاسترالي 1929-1939، اما الخاتمة فقد اشارت الى اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة.

Abstract

and Australia became an , Canada Australia acquires agriculture and wealth The Australian economy exporter of products after its settlement before in 1788. and many events and crises ،has been affected by international crises and events have confronted them.

This study aims to provide an analytical description of the development of the Australian economy since the end of the First World War and the outbreak of the and there is no doubt that these developments were of great ،Second World War and paved the to have reflected on the internal political conditions, importance, way for Australian independence after.

two sections and a ،a preface The study was divided into an introduction, conclusion. The first topic came under the title of Economic Developments in and the second topic examined the global economic crisis Australia 1919-1929, and its impact on the Australian economy 1929-1939. The conclusion indicated the beginning of the study.

المقدمة

تتمتع استراليا بموقعها الجغرافي المتميز، وامكانياتها الاقتصادية الواسعة، وقد اعتمد اقتصاد استراليا في اصوله على الزراعة والثروة الحيوانية، وباتت استراليا دولة مصدرة لتلك المنتجات بعد استيطانها من قبل البريطانيين في عام 1788، واحتل القمح والشعير والصوف واللحوم المواد الأساسية في تجارتها مع بريطانيا، وساهم تدفق الذهب في عام 1850، في اتساع دائرة تجارتها، على الصعيد الدولي، فباتت مصدرة لعدد من الدول الأوروبية والاسيوية.

وساهم تأسيس كومنويلث استراليا عام 1901 بتنظيم شؤونها الاقتصادية، بشكل منفصل عن بريطانيا التي كانت معتمدة عليها في قرارتها وقوانينها الاقتصادية، وقد اتسع نطاق استقلالها الاقتصادي، بعد تأسيس بنك الكومنويلث المركزي في عام 1911، الذي أصدر العملة الأسترالية بعد ان كانت عملتها الإسترليني البريطاني، أو معيار الذهب الذي كانت تستخدمه بريطانيا في أوقات محددة .

تأثر الاقتصاد الاسترالي بالازمات والاحداث الدولية، وكانت الحرب العالمية الاولى واحدة من تلك الاحداث، لكن سرعان ما تمكنت من الاستفادة من ظروف الحرب لتدير عجلة اقتصادها وأن كان بشكل بطيئ، لتدخل بعد ذلك مدة ما بين الحربين، ولتواجه الكثير من الاحداث والازمات والتي اثرت بشكل كبير على الاقتصاد الاسترالي.

تهدف هذه الدراسة الى تقديم وصف تحليلي عن تطور الاقتصاد الاسترالي منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبلاشك ان تلك التطورات اكتسبت اهمية كبيرة، كونها انعكست على الاوضاع السياسية الداخلية، ومهدت الطريق للاستقلال الاقتصادي الاسترالي بعد ذلك. قسمت الدراسة الى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، جاء المبحث الاول تحت عنوان التطورات الاقتصادية في استراليا 1919-1929، ودرس المبحث الثاني الازمة الاقتصادية العالمية وأثرها على الاقتصاد الاسترالي 1929-1939، اما الخاتمة فقد اشارت الى اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة .

المبحث الاول: التطورات الاقتصادية في استراليا من 1919 -1929

شهد الاقتصاد الأسترالي أولى خطوات التطور عام 1788، خاصة بعد ان ارتبط مباشرةً بالاقتصاد البريطاني، اذ مده الأخير بثلاث محاور باتت العماد الاساسي لذلك الاقتصاد الناشيء تمثلت بالهجرة وجذب رؤوس الاموال والتجارة[1]، فقد ساهمت الهجرة بجذب اليد العاملة وسد العجز في مكونها السكاني[2].وبعد الاستيطان البريطاني باتت استراليا دولة مصدرة لاهم منتجاتها، لكن ضمن اطار الامبراطورية،

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات
العدد الخامس عشر– تشرين الاول 2022 – ربيع الاول 1444 ISSN-2536-0027

وبعد اكتشاف الذهب عام 1850، اخذت تجارتها تنمو حتى وصلت العديد من صادراتها الى عدد من الدول الاوربية والاسوية [3].

اخذت ملامح استقلالها اقتصادياً بالظهور بعد تأسيس كومنلوث استرالياعام 1901، اذ ساهمت التشريعات والقوانين التي تضمنها دستورها، الى جانب الدور الكبير لمؤسساتها [4] الاقتصادية في تعزيز وارساء دعائم ذلك الاستقلال [5].

أثرت بعض القوانين التي شرعت بعد الاتحاد على مسار النمو الاقتصادي خلال عشرينات وثلاثينات القرن الماضي، فالمردود السلبي والتناقضي لتلك القوانين[6] بات سببا في انهيار اقتصادها[7]، كذلك أدت بعض القوانين الى زيادة معدلات البطالة، ومن ثم اضرابات عمالية مطولة دامت طيلة حقبة مابين الحربين، وعزي ذلك الى ارتفاع أجور العمالة البيضاء ومطالبهم الدائمة والمشروطة بتخفيض ساعات العمل، فضلا عن، أوقات الراحة، تلك المطالب لطالما استغلت في اعمال شغب من قبل بعض المتطرفين من اليساريين واليمينيين[8].

لقد تأثر الاقتصاد الاسترالي بالازمات و التطورات الدولية، التي انعكست بشكل واضح على اقتصادها، فقد ساهمت الحرب العالمية الاولى في خسارتها لأسواق التصدير، وقطع علاقاتها مع الشركات المصنعة، فضلاً عن ارتفاع أسعار الشحن، أدت تلك الأوضاع الى تدهور اقتصاد استراليا بسرعة رهيبة خاصة في السنة الأولى من الحرب[9].

لكن انتخابات تشرين الأول 1915 كان لها رأي اخر، لأن رئيس الوزراء الجديد (وليام موريس هيوز William Morris Hughes[10]), كرس جهده وجميع موارد بلاده وطاقاتها لاجل تنمية اقتصادية شاملة، متحديا بذلك ظروف الحرب، ونجحت مخططات التنمية التي رسمها من خلال ثلاث مراحل رست باقتصاد استراليا على شاطئ الأمان[11] متمثلة: بـ الوصول الى الاسواق البريطانية بعد نجاحه بالحصول على التفضيل للمنتجات الاسترالية في الاسواق البريطانية عام 1916 [12]، اما المرحلة الثانية فتمثلت بتأسيس اول لبنات التصنيع الأسترالي والقيام به ، مستغلا ظروف الحرب ومشكلة انقطاع الامدادات، التي ساعدته على تأسيس المنشئات الصناعية بمدة قياسية، واعتمدت عليها بريطانيا طيلة سنوات الحرب[13]، في حين تمثلت المرحلة الثالثة بتأمين طرق النقل التجارية وتوفير النقل البحري، بعد شراءاول اسطول للشحن الوطني[14] خاص باستراليا، مكنها بتصدير منتجاتها بسهولة وبتكاليف اقل[15] .

هكذا كانت سياسة التنمية الاقتصادية التي انتهجت في سنوات الحرب العالمية الاولى، قد نجحت الى حد كبير، فقد أستغلت الحكومة مشاكل الحرب ومعوقاتها، لصالح تأمين اقتصادهم الوطني، وكانت تلك اول خطوة تحول في تاريخهم الاقتصادي، من بلد زراعي الى بلد صناعي.

ومع ذلك، اورثت الحرب مجتمع استراليا عواقب اقتصادية وخيمة دامت لعقدين متتالين، اذ قيدت تجارتها بعد الحرب بقيود ومعايير سوق العمل الدولي، والتي فرضت على مختلف السلع والصادرات الدولية وخصوصا الزراعية، ونتيجة لتزاحم تلك المنتجات وتكدسها في الاسواق وكان الكثير منها يتمتع بمميزات التنافس العالمي والمواتية لمعايير الجودة، اذ باتت الإنتاجية على درجة عالية من التخصص انعكست اثارها على الإنتاج الأسترالي، الذي انحسرت صادراته من السلع الأولية في نطاق ضيق مخلف انتشار محدود لتلك السلع في الأسواق العالمية، وأعتمد ازدهارها على استمرار الاستثمار الأجنبي لزيادة المدخرات المحلية[16] .

اعتمد نشاطها استراليا الاقتصادي على الهجرة (الانكلو-اوربية)، التي لم تعد على نفس الوتيرة التي كانت عليها قبل الحرب، كذلك عانت أستراليا من ديون ثقيلة واقتصاد متضخم، ومجتمع متطلع ومطالب

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات
العدد الخامس عشر– تشرين الاول 2022 – ربيع الاول 1444 ISSN-2536-0027

بالرفاهية الاقتصادية، فقد ضمت تلك المخلفات عوامل الركود التي هددت استراليا في النصف الثاني من عشرينيات القرن الماضي، وزجت بها باتجاه ازمة اقتصادية عالمية في عام1929[17]، وكانت من ابرز مخلفات الحرب واثارها الاقتصادية كالاتي:-

أولا: نفقات وتكاليف الحرب

ساهمت استراليا بنفقات الحرب الى جانب دول الحلفاء، واعتمدت في سدادها على القروض التي كانت تمول من جانب بريطانيا، و بلغت تلك القروض ما يزيد عن نصف إجمالي نفقات حكومة الكومنولث[18]، وبالرغم من تطور التصنيع وزيادة الإنتاج، وارتفاع مستوى الأرباح، لكنها لم تغطي حجم الاقتراض، مما دفع إدارة الكومنولث الى فرض نوع جديد من الضرائب والرسوم في أواخر عام1918[19].

أستمرت حكومات بعد الحرب بالاقتراض بالرغم من تراجع قدرتها على السداد والفوائد الكبيرة التي تراكمت نتيجة قروض الحرب وما تلاها، أذ وجهت جهودها نحو هدف كلفها الكثير وهو تطلعها لمكانة متصدرة في الاقتصاد العالمي، وذلك ما دفعها لزيادة معدلات الأقتراض في عشرينات القرن الماضي[20]، وعلى اثر ذلك تم تأسيس (مجالس الاقتراض) لتنسيق جهود الاقتراض بين ادارة بنك الكومنويلث وحكومات الولايات، الا ان تلك الجهود فشلت في توزيع اموال الاقتراض على اسس المساواة بين الولايات، مما اسهم بأضرابات عام 1928 من قبل المزارعين وعمال السكك الحديدية على وجه الخصوص[21]، وفضلا عن عدم المساواة التي كانت سببا في فشل مجالس الاقتراض، كان غياب ذوي الخبرة والكفاءة عن ادارة تلك المجالس عاملاً مهما في ذلك الفشل [22].

هكذا بات اقتصاد استراليا فريسة للبنوك وأسواق رأس المال الدولية ونتيجة لتلك القروض وفوائدها المتراكمة على مدار العقد والتي وصلت في نهايته نحو(26) مليون جنيه أسترليني، أحتلت استراليا موقع الصدارة كمقترض اول من البنوك في بريطانيا بمعدل بلغ 43%، في عام 1928، أدى ذلك لتراجع قدرتها على التسديد، وبالتالي قيدت بريطانيا الاقتراض الأسترالي، بعد ان حجبت الثقة عنها في نيسان 1929 [23].

تبين من خلال ما سبق أن استراليا كانت لا تزال تعمل ضمن إطار سياستها الاقتصادية التي سبقت الحرب العالمية الاولى، مع ان اقتصادها قد امتلك جميع مقومات النجاح، لكنه لم يقوم او يوجه باليات فعالة، تخدم وضع استراليا بعد الحرب، أي تشخيص مواطن الضعف والبحث عن الحلول التي تتفق مع المستجدات الاقتصادية، والدولية، والمحلية التي طرأت بعد الحرب، فمثلا كان عليها العمل على سداد ديونها والمستحقات التي عليها بدلا من زيادة حجم الاقتراض.

ثانيا: التضخم

باتت العملة الاسترالية احد اسباب اضطراب اقتصادها، فبعد تأسيس بنك الكومنولث واطلاقة ورق العملة الاسترالية، اخذت تلك العملة تخضع لتطورات والاحداث السياسية والأقتصادية في العالم نتيجة ارتباطها بالعملة البريطانية، مما أدى الى انهيار اقتصادها عند عودة بريطانيا لتعامل بمعيار الذهب قبل الحرب العالمية الأولى والسنة الأولى منها[24].

كما تضررت تجارة استراليا بعد الحرب، نتيجة استئناف سوق العمل الدولي لنشاطه التجاري، وبعد الضخ الهائل من المنتجات الأجنبية المواتية لشروط التجارة العالمية، الامر الذي اودى بتجارة التصنيع الناشئ التي شرعت بها استراليا، والذي استغلته الأسواق البريطانية بتقديمها أسعار لاتغطي تكاليف مراحل التصنيع واجور اليد العاملة، وباتت ارصدة استراليا في البنوك الخارجة في حالة عدم استقرار، وبالمقابل داخلياً ارتفع مستوى الطلب من جانب المستهلك الأسترالي على السلع الأجنبية المستوردة[25].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات
العدد الخامس عشر– تشرين الاول 2022 – ربيع الاول 1444 ISSN-2536-0027

ووفقا لتلك المتغيرات بادرت الحكومة الفيدرالية لحماية وتشجيع قطاع التصنيع الذي هبط الى 95%من مجمل الناتج المحلي في نهاية عام 1920، فشرعت عدد من القوانين بهدف حماية الصناعة، وابرز تلك التشريعات تعريفة كرين (التعريفة الخضراء) جاء ذلك التشريع بمقترح صاغه وزير الكمارك السير(والتر ماسي كريين Walter Massey Creane)عام 1921، بهدف إعادة جدولة التعريفة الكمركية من خلال رفع قيمتها من 57% قبل الحرب الى71% في نهاية 1921، وأي تغير طرأ على ظروف التجارة الخارجية كارتفاع أسعار النقل او السلع المستوردة، قابله زيادة حاصلة في سعر التعريفة بهدف ضمان تنظيم أجور عمال التصنيع[26] .

جاءت تعريفة كرين متزامنة مع بروز حزب البلد، الذي طالب بحماية الزراعة والمزارعين من خلال تمرير تشريع الحماية الشاملة، وتضمنت مساعدة المزارعين على أساس تقديم الإعانات لهم والسلف والتعويضات كتعويض عن الحماية التي تمنحها التعريفة للمصنعين فقط، وبالتالي ساهمت الحماية الشاملة الى رفع أسعار بعض المنتجات الى حد اعلى من أسعار بعض الواردات الأساسية، أدت تلك الزيادة في أسعار المنتجات المحلية ورفع التعريفة الكمركية المفروضة على السلع المستوردة، الى تضخم الأسعار الذي قابله هبوط بالطلب وتضاؤل في مستوى الدخل القومي[27].

أدى ارتفاع التعريفة والأجور الى ارتفاع الأسعار التي أدت الى التضخم، بالمقابل فقدت استراليا لأسواق صادراتها في الحرب، وحتى الدعم الذي حظيت به من بريطانيا لصناعاتها ومنتجاتها الأولية، اخذ يتراجع نتيجة لتباطؤ نمو اقتصاد بريطانيا نفسها بعد الحرب [28].لذلك سعت استراليا الى معالجة الوضع، من خلال محاولاتها للحصول على التفضيل الامبراطوري للمنتج الأسترالي في مؤتمر الكومونويلث عام 1923، عندما حاول بروس كسب الاسواق البريطانية لكن المقترح عورض بشدة من قبل بريطانيا[29].

وكذلك طرح بنك الكومنولث للعملة الورقية في عام 1924، وهي تخفيض للجنيه الإسترليني الاسترالي امام الجنيه الإسترليني البريطاني، مما أدى الى تضخم الأسعار في النصف الأول من سنوات العشرينات، لذلك كانت العملة عامل قلق لأقتصادها خلال تلك المرحلة[30].

ثالثا: البطالة واضرابات العمل (1919 – 1929)

شهدت استراليا في الأيام التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى ارتفاع متوسط للبطالة بما يقارب(11%) [31] ، وتعود تلك النسبة لجملة من الأسباب وكانت كالاتي :-

- عدت استراليا احد الدول المتصدرة للائحة خسائر الحرب بخسارة (60) الف قتيل و(25) الف مفقود، فضلاً عن تلك الخسائر ما اصابها من انتشار وباء(الفلاونزه الاسبانية[32] Spanish Florals) الذي اجتاح أوروبا في نهاية الحرب، مخلفة (11552) حالة وفاة فوضعتها في مقدمة الدول المتصدرة لقائمة خسائر الحرب، اذ ما احتسبت بالتوازي مع نسبة سكانها التي وصلت لأربعة ملايين ونصف نسمة في عام 1914، والى جانب كونها خسارة بشرية كبيرة اثقلت استراليا بعبء اقتصادي كلفها الكثير، اذ ضمت تلك القائمة اعداد ليست بقليلة من أصحاب رؤوس الأموال واصحاب شركات الاستثمار الراعين لتجمعات كبيرة من العمال، ورحيلهم أدى لتسريح رعاياهم من العمل وأنحسار فرص العمل للعاطلين[33].
- تركت الحرب بين صفوف العائدين أعداد كبيرة من المعاقين الذين فقدوا جزء من اطرافهم او أكملها، تسببت بعجزهم عن مزاولة المهن، فباتوا يشكلون عبئاً على ميزانية الدولة بما تنفقه من رواتب تقاعدية ودور رعاية اجتماعية، فضلاً عن رواتب لعوائل الضحايا وارملهم، تلك المشاكل ارهقت

ميزان المدفوعات ودفعت بالحكومة الى تخفيض أجور العمال والموظفين، بل ساهمت لحد كبير بتناقص التعيينات والوظائف الحكومية امام طوابير العاطلين[34].

- سرحت اعداد كبيرة من جنود الحرب كنتيجة حتمية لمقررات معاهدات السلام في باريس عام1919، الامر الذي أدى خسارة اعداد كبيرة وظائفهم العسكرية منهم من كبار رجالات الجيش الأسترالي.
- خفضت الأجور بسبب ما آلت اليه أوضاعها الاقتصادية بعد الحرب وشكل جزء كبير من بطالة ما بعد الحرب العالمية الاولى[35].

هكذا جاءت الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الاولى والقوانين المشرعة، بعبء ثقيل على ميزان المدفوعات الأسترالي، الامر الذي دفع الحكومة الى تحديد حد ادنى لأجور العمال، مما اسهم بإضرابات عمالية في سنوات معينة من عشرينات القرن الماضي، فإضرابات الأعوام(1919، 1920)عندما طالب العمال بعودة الأجور والامتيازات الى سابقتها، واجهتها حكومة الكومنولث عن طريق تقديم المضربين الى المحاكمة، وفق قانون العلاقات الصناعية الذي نص عليه دستور الاتحاد والمتضمن تنظيم العلاقات بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال الشاملة لتحديد الأجور وساعات العمل تخضع لسلطة الكومنولث، واللجوء الى التحكيم والتوفيق في النزاعات بين طرفي العمل ويتم التحكيم من خلال محاكم الولايات[36].

دفعت تلك الاضرابات الحكومة الى تمرير قانون السلام الصناعي، الذي اقر مركزية التحكيم في العلاقات الصناعية، اذ احالها للمحكمة العليا التي أدت دور واضح في إضراب عام 1924 الذي قام به عمال الموانئ بعد قرار اغلاق الموانئ لمدة مؤقته، بهدف تأمين الدفاع الكامل لخطوط الشحن البحري بواسطة تأسيس قوات السلام المسؤولة عن امن تلك الخطوط، كذلك رفع التعريفة الكمركية التي اضرت بعمال الشحن، فاتخذت المحكمة العليا اجراء ترحيل العمال الاسيويين [37].

أسهم تأسيس مجالس الاقتراض في الولايات عام 1926 الى تهدئة حركة الإضرابات العمالية حتى عام 1928، بعد ان أدت حركة انهيار أسعار الصادرات لتخفيض الأجور، وزيادة ساعات العمل الى(48) ساعة في الأسبوع من قبل ارباب المناجم، أدى ذلك الى ثورة عمال (منجم هانتر في نيو ساوث ويلز) واعلانهم الاضراب امام أبواب المنجم، الامر الذي دفع ارباب المنجم الى تعيين عمال غير نقابيين وبتأييد الحكومة، وبالتالي تجمع حوالي الفين عامل قرب المنجم وبعد اقتحامه طالبوا بزيادة الأجور وتقليل ساعات العمل، وانهاء عمل العمال غير النقابيين ومحاكمة مالكي المنجم الذين لاقو الدعم من الحكومة [38].

كما شرعت حكومة بروس الغاء قانون العلاقات الصناعية متجاوز سلطة المحكمة العليا، بعد رفضها التعاون مع الحكومة بمسالة اعفاء أصحاب المناجم من المسائلة القانونية نتيجة قراراتهم الأخيرة، الامر الذي أدى الى تفاقم حركة اضراب المنجم التي سرت لتشمل جميع مناجم استراليا بحركة إضرابات واسعة، أدت الى اعمال شغب واشتباكات بين قوات الامن والمضربين[39].

وزدادت الفوضى لتشمل البرلمان الفيدرالي، عندما ثار ضد قرار الإلغاء ومما زاد الطين بلة على رئيس الوزراء بروس، هو امتداد الإضرابات لعمال الموانئ، فتوقفت شحنات التبادل التجاري، مما سبب عجز ميزان المدفوعات عن سداد أجور الاقتراض المستحقة[40]، الامر الذي أدى برئيس الوزراء الى رفع الضرائب وعلى وجه الخصوص ضريبة الترفيه على مالكي دور السينما والمسرح، وبالتالي اضراب أصحاب الترفيه عن العمل وتضامن معهم اعداد كبيرة من الجماهير امام دور السنيما والمسرح[41]، ذلك التصعيد بالموقف دفع حكومة بروس الى تخفيض ضريبة الترفيه لصغار مستثمرين السينما والمسرح،

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات
العدد الخامس عشر– تشرين الاول 2022 – ربيع الاول 1444 ISSN-2536-0027

ودفعته الاحداث اجراء انتخابات مبكرة، أدت الى خسارته منصب رئيس الوزراء في ظل تلك الاحداث [42].

الاصلاحات الاقتصادية ومشاريع التنمية والتحديث 1920-1926

1-مخطط التوسع الاستيطاني

تزامنت حركة العائدين التي شهدتها استراليا بعد مؤتمر السلام خلال الأعوام 1919 –1920، مع حركات الجنود العائدين في الإمبراطورية بـأكملها، وما آلت اليه الأوضاع من تفشي البطالة قي مجتمعاتها وبالأخص بريطانيا، لذلك تبنت حكومة لندن مشروع مخطط للتوسع الاستيطاني، بهدف تشجيع الهجرة الى الأجزاء التي عانت خسائر بشرية كبيرة، وبتالي الحد من نسبة العاطلين الذين باتوا عبئاً ثقيلاً على ميزانيتها المتهالكة[43].

رغبت بريطانيا تعويض الرجال الذين خسرتهم خلال الحرب في ألاجزاء التابعة لها، وبالتحديد استراليا التي تصدرت قائمة خسائر الحرب بنسبة 61%، وعدت الأخيرة تعويض تلك الخسائر ضرورة لتعزيز الولاء الامبراطوري، كذلك عدت المخطط بمثابة حائط الصد والحيلولة دون تغلغل الشيوعية في المجتمع الأسترالي بعد الحرب، كما ادركت انه اشبه بطوق النجاة من البطالة التي تفاقمت نتيجة للعجز الاقتصادي الذي منيت به خلال عامي 1920 -1921، اسهم بسيطرة بريطانية على العمالة ورأس المال لصالحها في تلك المدة وما يليها من ذلك العقد، ووصلت نسبة المهاجرين 40% من اجمالي نسبة السكان الكلية [44].

تبنت إدارة الكومنولث المخطط باتفاق مع الطرف الاخر في عام 1920، بهدف توفير فرص عمل في مجال الزراعة للعائدين والعمل على توطينهم نتيجة تصاعد حركة العائدين، اذ وجدته فرصة لأعادة استقرار استراليا، بعد ان اخذت تلك الحركات تستغل من قبل الشيوعين بهدف تغيير النظام السياسي والاقتصادي، ادرك الكومنولث انه سيحقق غايتين في ان واحد، الأولى زيادة الإنتاج الزراعي وفق شروط التجارة الدولية ومتطلبات الأسواق العالمية، من خلال استصلاح الأراضي باستخدام الجنود العائدين والمهاجرين البيض، وبذلك تكون حققت الغاية الثانية الرامية لتوطين الجنود وتهيئ لهم فرص العمل، ومن ثم استتباب الامن في الداخل، من جانب وتمدن الأرياف من الجانب الاخر[45].

أعلنت إدارة الكومنولث عن المخطط في تموز1921، وبدأت العمل به في مطلع عام 1922، ومول المخطط مناصفة بين الطرفين الأسترالي والبريطاني، وخضع(27696) جندي للتدريب المهني الزراعي قبل المباشرة بالتوطين، ومنح المتدرب اعانة قدرها اثنين جنيه واثنين شلن لجندي الاعزب، وثلاثة جنيهات وستة شلن لرب الاسرة أسبوعيا، وباشرت بتعيين (108949) من الذين يمتلكون بعض الخبرة بالرغم من نقص الكفاءة[46].

لاقى المشروع دعم وتأييد كبار جنرالات الجيش الأسترالي السابق، بالمقابل واجه معارضة رجال اليسار السياسي المنتمي لحزب العمال، وبعض المحافظين في وزارة الخزانة، اذ انتقد كلا الطرفين المخطط بوصفه اهدار في القوة العاملة[47]، وابرزهم بعض أعضاء البرلمان منهم رئيس الوزراء السابق (كريس واتسون[48]Chris Watson) الذي حذر من مغبة توظيف من لا يمتلكون الكفاءة والخبرة بالزراعة، مؤكدا على ضرورة ارسالهم الى مزارع لتدريب قبل المباشرة بالعمل، لكن نسبة الذين خضعوا للتدريب تكاد لا تقارن مع الذين باشروا بالوظائف دون تلقي التدريب، بسبب التهاون والإهمال في تلك المسالة من قبل حكومة الولايات [49].

أدى التهاون في مسالة التدريب وفق السياق المطلوب، الى انهيار مجال حيوي هيمن على مصير استراليا الاقتصادي خلال العقد[50]، فمنذ الوهلة الأولى لتنفيذه في عام1922 اخذت ملامح فشله تلوح في

افق الاقتصاد الأسترالي، وبات المخطط يشكل العبء الذي اثقل ميزانية وزارة المالية نتيجة تراكم الاقتراض والفوائد المترتبة عليه في ذلك الصدد[51].

أسند فشل المخطط لتهاون في مسالة التدريب وإجراءات الاختبار التي حددت، وكان من المفترض العمل بها من جانب اللجان المختصة والمسؤولة عن تطبيق المشروع، فضلا عن ذلك ان جزءا كبيرا من انهيار الاقتصاد والانكماش كان بسبب استراتيجية المخطط نفسها، اذ لم تخضع لدراسة الخبير المختص، فأسسه قد ارتكزت على اهداف ومصالح سياسية واقتصادية، بعيدا عن هدفه الأساسي المتمثل بتبادل المنفعة والمساواة في توزيع الثروات وفقا للعدالة الاجتماعية التي نادى بها الاستراليون بعد الحرب، كذلك كان لانهيار المخطط أسباب أخرى، تمثلت بسوء تنظيم الاستثمار الذي لم يوجه في تحديث أساليب الزراعة ووسائلها، فضلاً عن تلك الأسباب كان للعامل الطبيعي دور في ذلك الفشل [52].

جاء مخطط التوسع السكاني على حساب معاقل سكان استراليا الأصليين، الذين استغلوا من قبل المستوطنين واجبروهم على العمل بالسخرة بأراضيهم، خصوصاً الأطفال الذين اخذوا من عوائلهم بالقوة، من قبل المستوطنين بهدف استغلالهم في اعمال الخدمة والزراعة [53]، وتعد احد اهداف السياسة البريطانية [54]، وبالتالي عززت بريطانيا العرقية والعنصرية البيضاء داخل المستوطنات ضد السكان الاصليين، مما اسهم بأعمال عنف واضطهاد ضدهم دفعتهم للانحسار الى الحدود الساحلية البعيدة هربا من إرهاب البيض لهم [55].

2-مشاريع التحديث

شجع تصنيع استراليا الناشئ في الحرب مشاريع التحديث والتنمية التي تبنتها حكومات العشرينات، ونتج عنها حركة تحديث شاملة لجميع مرافق الحياة، وبات مخطط التسوية هو الحافز المباشر لتلك المشاريع بهدف تمدن الأرياف او إضفاء الطابع الحضري، الأمر الذي اسهم بتوسع دائرة جذب الهجرة المساعدة[56].

بدأت حكومة هيوز اول مشروع لها محاولة استخدام النقل الجوي بين استراليا ولندن بهدف اختصار المسافة في البحر، اذ شجعه تفوق قوات الدفاع الجوي خلال الحرب على تبني المشروع، وباستمرار المحاولات وفضلاً عن الرحلات من لندن الى استراليا امتدت رحلات الطيران لتصل الى الشرق الاقصى[57]، وجنوب اسيا، ولاجل تشجيع حركة الطيران الوطني، تمكن هيوز من تمرير قانون الملاحة الجوية في 24 تشرين الثاني 1920[58].

كما عمل هيوز على تحديث الطرق البرية في عام1920، بمد خطوط شبكة سكك الحديد الرئيسية وربطها بشبكة فرعية تصل الى المناطق البعيدة والنائية بهدف تنفيذ مخطط التسوية[59].

استمر هيوز بتطوير مشاريع التنمية، ورست سفينته تلك المرة قرب شاطئ التكنلوجيا، وبالتحديد الاتصالات اللاسلكية فتبنى خطة خبير اللاسلكيات(ارنست فيسك[60]Ernst Fisk)، تمثلت خطة فيسك بالاتصال المباشر ببث إذاعة لندن[61] بعد ان كانت البرامج والاحداث الدولية تنقل من لندن بواسطة نظام الترحيل البطيء قصير المدى عبر كابلات لاسلكية، ولاقى مقترح البث المباشر تأييد حكومي واسع بعد ان عادت واردات الإذاعة بفوائد كبيرة على الخزانة المالية، كذلك شجعت على مد الأرياف والمناطق النائية بشبكات الهاتف الاسلكي وبالتالي توسيع دائرة استيطان تلك المساحات[62].وكان الهدف من مشاريع التنمية والتحديث، هو ربط المستوطنات بالمدن وتطويرها[63] من خلال ربطها بوسائل النقل من سكك حديدية وتعبيد طرق السيارات، فضلاً عن توفير وسائل الاتصال الاسلكية [64].

3- الرجال المال والأسواق

اتخذت الحكومة الائتلافية لبروس مخطط التنمية والتحديث الذي تمحور منذ انتخابات عام 1923 حول نقطتين زيادة الهجرة، والتبادل التجاري، لذلك ادرك تحقيق المخطط يكمن بالارتباط الاقتصادي (الاسترو– بريطاني)، وهو ما عبر عنه في شعاره الشهير(الرجال، المال، الأسواق) لعام 1925[65].

بدء بروس بالهجرة التي تجذب ايدي عاملة لمشاريع التنمية الزراعية، وبالتالي زيادة استصلاح مساحات شاسعة في الولايات، وفتح أبواب استراليا على مصراعيها امام (260) الف مهاجر لعام 1925ورصد لها مبلغ(278) الف جنيه إسترليني للأغراض التوطين، كذلك وجد بروس بالاموال التي تقدمها بريطانيا للمهاجرين كقروض، اجتذاب لرؤوس الأموال البريطانية، من خلال الدعم المقدم من شركات الاستثمار الكبرى في لندن، فضلاً عن القروض الطائلة والمخفضة للامد الطويل التي قدمتها بريطانيا من خلال عدد من الاتفاقيات بين الطرفين ابرزها اتفاقية1925، التي قدمت لأستراليا قروض وفق النسق الذي يتفق مع ميزان المدفوعات الأسترالي، بالمقابل طالبت بريطانيا ان تستثمر تلك القروض لخدمة مخطط المستوطنين الجدد، لذلك باشر بروس في أجراءات تنظيم توزيع القروض،من خلال تأسيسه مجالس الاقتراض في الولايات تحت إدارة موحدة من قبل حكومة الكومنولث[66].

ساهم الاقتراض بجذب الاستثمار الأجنبي، وحاولت الشركات الامريكية التنافس على الاستثمار لبعض المنتجات الاسترالية بالذات المعادن، الا ان احتكار الشركات البريطانية لذلك الاستثمار وقوة هيمنتها ساهم بحظر تجارة المعادن مع الولايات المتحدة، الا انه تمكنت بعض الشركات كسب استثمار داخل استراليا منها شركة(Ford Motor Cumpany[67])، التي أسست عام 1925 وساهمت بتشييد اول مصنع للتجميع المحلي في ادلايد جنوب استراليا، وكانت تعمل على جمع بين المنتج المحلي كقطع المعادن، وهياكل السيارات والمستهلك الأمريكي أي قطع الغيار لسيارات المستوردة من الولايات المتحدة، وتطويرها لمنتج مصنع في استراليا[68].

حاول بروس الفوز بالتفضيل الامبراطوري للمنتج الأسترالي داخل الأسواق البريطانية، فشكل ماعرف بضباط الارتباط وبدء يزرعهم داخل بريطانيا كمفوضين تجاريين، ومارسوا الضغط المباشر على رجال الاقتصاد والاستثمار بالذات المنتمين للحكومة البريطانية[69]، بهدف التفضيل من خلال الترويج للمنتج الأسترالي في أسواق الأخيرة لكن جميع محاولاته باءت باليأس،عندما رفضت بريطانيا مبررة السبب بتضرر تجارتها الحرة، لاسيما ان المنتج الأسترالي كان بعيدا تماما عن المنافسة لمنتجات تلك الدول التي تعتمد عليها بريطانيا في تجارتها، وامام ذلك الرفض اخذت القروض تتفاقم ومدفوعات الفائدة تتراكم نحو ارقام هائلة، ووصلت ديون استراليا للبنوك البريطانية في عام 1928 نحو(1200) مليون إسترليني [70].

بات موقف استراليا من تلك الديون يثير الريبة والقلق لدى مستردها، خصوصا بعد عودة بريطانيا لمعيار الذهب فأصبحت قيمة العملة الأسترالية مبالغا بها، لذلك قيدت لندن ونيويورك عمليات الأقتراض المقدمة لها، مقابل مطالبتها بسداد مامستحق عليها، تزامنت الاحداث الأخيرة مع انهيار أسعار الصادرات في الأسواق الدولية، واخذت سفن استراليا تغرق في بحر ركود النصف الثاني من عشرينات القرن، وكساد الثلاثينات[71].

تحمل المجتمع الأسترالي العبء الاقتصادي الناجم عن سياسة الاقتراض التي تعثر بها مشروع بروس، فنظام الاقتراض دفعهم الى تقديم سندات الملكية لممتلكاتهم الخاصة لبنك الكومنولث[72]، اذ سعى ملاك الأراضي الزراعية لتطوير مشاريع الاستثمار الزراعي الخاصة بهم من خلال رهن سندات أراضيهم مقابل المنح والسلف المقدمة من بنك الكومنولث المركزي، تلك الاوضاع أدت بالمجتمع الأسترالي الى انهيار شامل سواء في بناه التحتية والاجتماعية [73].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات
العدد الخامس عشر– تشرين الاول 2022 – ربيع الاول 1444 ISSN-2536-0027

4-الركود الاقتصادي 1926 – 1929

خلفت مشاريع التنمية والتحديث التي تبنتها حكومة العشرينات، بالتحديد ما أل اليه مشروع بروس من تعثر اقتصاد قارة بأكملها، والانهيار الشامل بعد الازمة الاقتصادية التي هزت العالم[74]. وتظافرت العوامل السابقة مع انهيار أسعار الصادرات في الأسواق العالمية منذ عام1926، مما أدى بالمنتج الأسترالي للتراجع عالميا ومحليا وباتت الحكومة عاجزة في تغطية تكاليف الإنتاج الزراعي، كذلك تقييد الإقراض الممول من بنك لندن ونيويورك بعد تقرير البعثة الملكية المالية البريطانية التي تم أيفادها عام1929ونص ذلك التقرير(ان استراليا قد رهنت حتى مستقبلها)[75]، كانت تلك الأوضاع على الصعيد الداخلي، اما بالنسبة للأوضاع الدولية التي اثرت على اقتصاد استراليا،هو ضعف الاقتصاد البريطاني بعد الحرب، وظهور الرأسمالية الجديدة التي اخذت تفرض هيمنتها على العالم المتمثلة بالولايات المتحدة واليابان، كذلك صعود الأنظمة الاشتراكية والراديكالية النازية والفاشية في نهاية العشرينات التي كان لها اثر في ذلك التراجع السريع الحاصل في الاقتصاد الدولي والأسترالي[76].

حاولت حكومة (بروس_ بيج) اتخاذ إجراءات وتدابير بهدف تلافي الازمة، تمثلت بتخفيض الأجور والرواتب وزيادة الضرائب واوقفت الانفاق الحكومي على مشاريع الخدمات العامة (خطوط النقل وبالذات السكك الحديدية، وامدادات مياه الصرف الصحي، الكهرباء، الغاز)، وخفضت من مستوى الهجرة بعد ان ادركت انها تخالف قانون الهجرة الاسترالية [77]،و الزيادة بمستوى دفع الضرائب ورفع التعريفة المفروضة على الواردات مقابل تخفيضها بالنسبة للمصنع المحلي[78]، كذلك سعت لتخفيض الاقتراض الخارجي بعد محاولاتها بتمديد مدة اتفاقية 1921 مع بريطانيا من 36 الى 48 عاماً، لكن تلك المساعي جوبهت بالرفض من قبل بريطانيا التي شددت على استراليا السداد ضمن اطار اتفاق 1921[79] ، تلك الإجراءات أدت بالمجتمع الاسترالـــــي الى مزيد من الفوضى والاضرابات، واخـــذت البطالة بالتصاعـــــد بدءا من ذاك التاريخ [80].

ووفقا لدراستنا لأبرز التطورات والتحولات التي طرأت على اقتصاد استراليا خلال المدة التي تضمنها محتوى الدراسة أعلاه (1919-1929)، فقد توصلنا اللي حقائق وثوابت، كانت أساس لتلك التطورات، ومنها، أن اقتصادها منذ نشأته معتمد على الاقتصاد البريطاني، الذي أسهم لحد كبير في تنمية وتطور الاقتصاد الأسترالي، كون السياسة ألاقتصادية، ألتي انتهجتها البريطانيون الأوائل على أرضها، هي الأساس الذي أعتمده الأستراليون منذ تاريخ الاستيطان البريطاني في عام 1787، وحتى تأسيس الكومنولث في 1901 وفي الحرب العالمية الأولى وما تلاها من عشرينات القرن الماضي وتلك نتيجة طبيعية لبلد كان في عزلة تامة عن الأحداث والمستجدات ألخارجية، بالمقابل استغلت بريطانيا جميع طاقتها ومواردها وامكانياتها لصالحها.

تعود بوادر الاستقلال الأسترالي الى تأسيس اول بنك مركزي لها في عام 1911، واصدارها لأول أوراق نقدية خاصة بها وان كانت مرادفة للعملات البريطانية.

أدت مساهمتها في الحرب العالمية الأولى، الى جانب الحلفاء، لتحقيق منفعة كبيرة، من خلال حصولها على ضمانات الأفضلية لمنتجاتها في الأسواق البريطانية، خصوصا بعد تأسيس صناعتها التحويلية في السنوات الأولى من الحرب بالتحديد الصناعات المعدنية، مستغلة بذلك ظروف الحرب وانقطاع طرق ألنقل الدولية، وحاجة بريطانيا لتلك المصنوعات، وبالتالي تمكنت من تأسيس صناعة ناشئة، بات ألعامل

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات
العدد الخامس عشر– تشرين الاول 2022 – ربيع الاول 1444 ISSN-2536-0027

ألأساس في الثورة ألاقتصادية ألتي شهدتها في النصف الثاني من ثلاثينات القرن الماضي، وسنوات الحرب العالمية الثانية وما تلاها وكانت صناعاتها أحد أسباب هزيمة اليابان في الحرب.

ساهمت العيد من القوانين التي شرعت منذ تأسيس الكومنويلث الى جانب الاحتكار البريطاني في تأرجح ذلك الاقتصاد، ما بين النمو والقلق حتى أدت به للركود وبالتالي لكساد عام 1930 ، ومن ابرز تلك القوانين (العمالة البيضاء ،ارتباط العملة الاسترالية بالبريطانية فكان للعودة لمعيار الذهب اهم عوامل انهيارها ، التعريفات الكركية ،قانون العلاقات الصناعية) ،فضلا عن ما الت له تلك القوانين من إضرابات واعمال شغب تركت اثارها السلبية على ذلك الاقتصاد وباتت سببا مباشرا في انهياره ، وكذلك تراجع ثقة الشعب بوعود حكومات العشرينات التي تبنت برامج انتخابية رامية لتحسين الأوضاع المعيشية التي نادى بها الشعب منذ الأيام الأولى التي تلت الحرب ، وأدى اخفاق الحكومات المنتخبة في تلبية مطالب ناخبيها، الى تمكنهم من حجب الثقة عن حكوماتهم في حال تخلفها عن تنفيذ وعودها الانتخابية ، وكانت تلك الخطوة الأولى نحو ممارسة الشعب حقهم في حجب الثقة عن الحكومة وبذلك باتت صلاحية استمرار الأخيرة او انهاء خدماتها في وقت مبكر خاضعة لحجم الثقة التي تمنح من قبلهم وذلك مشروط بإمكانية تحقيق الحكومات الرفاهية الاقتصادية.

وبالرغم من ان الحرب العالمية الأولى ساهمت بتطور اقتصادها، لكن مخلفتها كانت اهم أسباب انهيارها اقتصادياً، خلال العشرينات من القرن نتيجة تكاليف الحرب والتي اثقلتها بقروض كبيرة من البنوك الخارجية وما ترتب عليه من فوائد متراكمة، والتي تفاقمت الى حد أكبر بعد الحرب نتيجة الإصلاحات ومشاريع التحديث التي سعت اليها، فضلا عن تلك القروض التضخم والركود الذي أصابها في منتصف عشرينات، وتأثرها بالتطورات والأزمات السياسية الخارجية ما أدى الى انهيار اقتصادي بشكل مفاجئ وسريع في الازمة العالمية التي هزت العالم عام 1929 ، وبالتالي انهيار مجتمع بالكامل نتيجة الضرر ألاقتصادي الذي لحق بها على أثرها وكلفها الكثير بعد ان تهاوت أسهمها في وول ستريت.

المبحث الثاني: الازمة الاقتصادية العالمية وأثرها على الاقتصاد الاسترالي 1929-1939

صعق الاقتصاد العالمي بكارثة الثلاثاء الاسود في 29 تشرين الأول 1929، اذ انخفضت فيها جميع الودائع المصرفية منذ الحرب الأولى بقيمة (100,000,000) جنيه إسترليني، لينهار اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية، وكان الانهيار بسبب المغامرة بالودائع المصرفية بشكل عام، كما أدى انهيار بورصة نيويورك الى تراجع قيمة الأسهم الاسترالية[81].

اثر الانهيار على الاقتصاد الاسترالي، ودفعت الازمة حكومة سكولين الى التخلى عن جميع برامجها الإصلاحية ووعودها الانتخابية، واتخذت عدة إجراءات لمواجهة الازمة، كسرت ثقة الشعب بحكومته، فقد وجه نداءات للشعب دعتهم فيه للالتزام بالتقشف الصارم[82] ، فهو الحل التقليدي لتخطي الاستراليون الازمات الاقتصادية، وأتضح ضعف الجكومة وهيمنة رجال الاعمال على الواقع الاقتصادي، بعد الاتفاق الذي أبرمه (جيمس هنري سكولين James Henry Scullen [83]) مع النقابات العمالية، والذي خفض الأجور حسب الوضع الراهن، بالمقابل اعلن عمال المناجم رفضهم لاتفاقية تخفيض الأجور، واعلنوا الاضراب واكدوا على الاستمرار فيه، اذ لم تنفذ مطالبهم، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء الى استخدام عمال غير نقابيين، فجاء الرد من جانب العمال النقابيون بمظاهرة ضمت خمسة الاف عامل نقابي في صباح يوم 16 كانون الأول 1929 امام (منجم روشيري)، الذي اعيد افتتاحه في ذلك اليوم بمساعدة غير

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات
العدد الخامس عشر– تشرين الاول 2022 – ربيع الاول 1444 ISSN-2536-0027

النقابيين، أدت تلك المظاهرة الى اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الامن راح ضحيتها عدد من القتلى والجرحى من الجانبين، وأدت تلك الاحداث الى زيادة الضرائب المفروضة على المواطنين بهدف تعويض الفارق في الأجور المخفضة للعمال[84]. ووصلت نسبة العاطلين في نهاية كانون الأول من السنة الأولى للأزمة، الى ما يقرب من (25) الف عاطل عن العمل لكل ولاية[85].

طالبت حكومة الولايات الحكومة الفيدرالية مساعدتهم بمنح لإنقاذ الوضع المتأزم في ولاياتهم، بسبب تأخر دفع أجور العمال وتفشي البطالة حتى وان كان الحل بمزيد من الاقتراض، ذلك ما دفع رئيس بنك الكومنولث الأسترالي السير(روبرت جيبسون[86]Robert Gibson)، للتدخل محذرا الحكومة من مغبة المضاربة والتسامح بالأموال الاسترالية في البنوك الخارجية، وما سيؤول له الاقتراض الذي بلغ أوائل عام1930 الى مليار جنية إسترليني، كذلك اكد ان تلك العواقب اخذت بالتبلور في بعض الولايات، التي بات الوضع فيها خطير للغاية، وظهور ملامح لتحركات مسلحة شبه سرية للعاطلين عن العمل والمضربين والمعتقلين السابقين بتهمة اثارة الشغب[87].

أدركت حكومة العمال مدى عجزها عن انقاذ ما حاصل من انهيار في هيكل المؤسسة الاقتصادية، وكثف جهوده للبحث عن مخرج من تلك الازمة، فوجد الحل بأعاده تأهيل استراليا امام المصارف البريطانية، من خلال اعتماده على خبراء الاقتصاد، فلطالما كانت القرارات الاقتصادية مرتبطة بالقرار السياسي، لان دستور الاتحاد منح حق التشريع الاقتصادي للسلطة الفيدرالية[88].

اعتمد سكولين في المعالجة على خبير الخزانة البريطانية(اوتوا – نيماير[89](Ottawa - Niemeyer، الذي وصل استراليا في 14 تموز1930، لدراسة وضع الخزانة المالية الاسترالية، وبعد اطلاع نيماير على كافة وثائقها المالية، اعلن في خطاب امام مجلس رئاسة الوزراء بتاريخ 14 اب من نفس العام مبينا حجم الكارثة الاقتصادية المحدقة بالميزانية، موضحاً ان استراليا خارج توازن الموازنة وخارج توازن السوق وتواجه ديون غير ممولة ومستحقة الدفع [90]، على اثر ذلك وضع نيماير عدد من التوصيات تمثلت بالاتي:-

1- العمل على استعادة أسواق التصدير.
2- تخفيض الانفاق على الاشغال والخدمات العامة (مشاريع التنمية) والقطاع الخاص.
3- الاقتصاد الصارم باجور الحكومة وتخفيض أجور رواتب الموظفين والرواتب التقاعدية الى نحو 20%[91].

وضعت تلك التوصيات بالاتفاق والتخطيط مع عدد من رجال الاقتصاد الأسترالي تحت اسم خطة(البريميرز) او خطة (رؤساء الوزراء)، وبعد دراستها من قبل خبراء الاقتصادالاسترالي، بدءت الحكومة باجراءات تنفيذها وعممتها على كافة الولايات[92]. وقد خلفت خطة بريميرز عواقب اقتصادية وخيمة، لان ما اوصت به من تخفيض أجور الخدمات العامة والقطاع الخاص قطع معاش(1380) عامل بعد تسريحهم [93]، وأدت لمزيد من اعمال الشغب، لأنها تسببت بزيادة اعداد للعاطلين في الولايات، وكانت اعمال الشغب على أشدها في ولاية (نيوساوث ويلز)، كذلك تسببت برفع مستوى البطالة الى (19%) في عام 1930 [94].

1-اثار الكساد على المجتمع

تحمل مجتمع الثلاثينات عبء الانهيار في بنية الاقتصاد الأسترالي كاملة، منذ ركود النصف الثاني من العشرينات وحتى كساد السنوات الأولى من الثلاثينات، أدت تلك الأعباء الى انهيار مجتمع بأكمله ولقد تبلورت مظاهر الانهيار بالآتي: -

1- البطالة التي سجلت اعلى مستوياتها في نهاية عام1931 بحوالي (30%)، بسبب خسارة القطاع الخاص وافلاس معظم الشركات الاستثمارية، وبالتالي انهيارها وتسريح اعداد كبيرة من العمال والموظفين في ذلك المجال، وقد تركت تلك الأحداث صور مؤلمة في اذهان الأستراليون، كتجمعات اعداد من العاطلين على أبواب المصانع والورش في سبيل طلب عمل بأجرة زهيدة ولو باجر يومي أو حتى مقابل وجبة غذاء، كذلك تجمعهم امام المنظمات الإنسانية للحصول على وجبة غذائية بسيطة، فضلاً عن كثرة المتسولين [95].

2- ظهرت حالات الرهن لكثير من الممتلكات من منازل، وقطع أراضي، ومزارع، من خلال تقديم سندات الملكية لبنك الكومنولث مقابل الحصول على قرض بهدف سد حاجتهم للعيشية.

3- أدى تخفيض الأجور لبعض الخدمات العامة، الى تدهور وتراجع عجلة تطور الحياة الاجتماعية، فقد خيم الظلام على المدن الكبرى بعد ان خفضت أجور تنمية شبكات التيار الكهربائي، الذي بات عبئا ثقيلا على ميزانيتها [96].

4- تفشي المجاعة وسوء التغذية التي أدت لانتشار الامراض، مثل الكوليرا ونتيجة لسوء الخدمات الصحية كان هناك اعداد كبيرة من الوفيات بالذات بين شريحة الأطفال، وانتشرت حالات الانتحار [97].

5- الهجرة من المدينة الى الريف بهدف العمل في الزراعة الامر الذي تسبب بنزاعات بين المهاجرين واهل الريف [98].

لم تقتصر الاثار السلبية للكساد على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل سرعان ما سرت الى الجانب السياسي وأدت لانشقاق وانقسام أعضاء حكومة حزب العمال، فضلاً عن حركات تمرد ضد إجراءات الحكومة المتخذه وعجز الأخيرة عن ردع تلك الحركات [99]. وأنقسم الموقف داخل حكومة حزب العمال ما بين مؤيد ومعارض لتوصيات ابريميرز، انبثق عن ذلك الانقسام كيانات سياسية جديدة لعبت دور سياسي واقتصادي بارز في تلك المدة، فأيد امين صندوق الخزانة (جوزيف الويسيوس ليونز[100] Joseph Aloysius) خطة بريميرز، لكنه عارض وبشدة تلكؤ إجراءات التنفيذ من جانب حكومة سكولين، وكان مع الآراء الاقتصادية المؤكدة على تعجيل العمل بالتوصيات من شأنه إعادة انتعاش الاقتصاد بوقت قياسي[101]، فقد دفعه ذلك الضعف بقرار حكومة حزب العمل لتقديم استقالته من منصبه على اثر رفضه لإجراء إعادة من لا يستحق لمناصب حساسة كخزانة الدولة [102].

أدت الفوضى وعدم الاستقرار التي ضجت بها استراليا، وبالخصوص تمرد جاك لانك، الى حدوث اشتباكات داخل مؤسسة حزب العمال نفسها، مما اجبر ليونز على تقديم استقالته الثانية من عضوية الحزب واعلن انضمامه لجانب حزب المحافظين، ونتيجة للدعم الكبير لسياسته الاقتصادية من جانب مجموعة من المستثمرين داخل المؤسسة القومية بادر لتأسيس حزب استراليا المتحدة في كانون الثاني1931[103].

اسفر الانقسام الثاني لحزب العمل عن خروج ستة من الأعضاء المعارضين لسياسة تقشف بريميرز وتنظيم حركة(لانك لابور[104](Lang Labour في اذار1931المؤيدة لتمرد جانك لانك المعارض لبريميرز، بدء جاك لانك يصعد الموقف ضد سياسة التقشف بعد تأسيس حزب لانك

لابور، فاقترح التوقف عن سداد أجور الاقتراض الى حين زوال الازمة الاقتصادية، وطالب بتخفيض فوائد الاقتراض بنسبة 3%، كذلك وقف العمل بأسترداد الرهن العقاري المفروض على المقترضين من أبناء الشعب الى ما بعد الكساد، بل ذهب لانك لأبعد من ذلك حين رفض سداد (850) الف جنيه لحاملي سندات مدفوعات الفائدة البريطانيين، معلنا تعليق دفع أموال الاقتراض وفوائدها الخاصة بولاية نيوساوث ويلز الى شعار اخر[105].

شكل ليونز حكومته بعد الفوز في انتخابات كانون الاول 1931، وكانت استراليا في ذروة الكساد اذ سجلت (30%) كحد اعلى لمستويات البطالة، وبعد تشخيصه لأسباب الانهيار في المؤسسات الاقتصادية وتحديد طرق التعافي، بدء من اصلاح المجتمع والقضاء على الفوضى في الداخل بفرض سلطة القانون ومحاسبة المتمردين ضد سياسة التقشف[106]. وشرع ليونز في 16 شباط 1932 قانون يلزم البنوك التي تعتمد ودائع للولايات التي تخلفت عن سداد ديونها بتسليم تلك الودائع لخزانة بنك الكومنولث، وطبق القانون يوم 12 اذار للعام نفسه، وتم نقل ودائع بقيمة اكثر من مليون جنيه من بنك سيدني وادخلت خزانة الكومنولث تلك الودائع خاصة بنيو ساوث ويلز، لذلك سارع جاك لانك لتشديد الحراسة على خزانة الولاية، الامر الذي دفع جوزيف ليونز في 13 أيار 1932 الى اقالة جاك لانك من منصبه مع عدد من وزراءه ومستشاريه، بعد ان صدر القرار من المحكمة العليا جاءت تلك الخطوة بمثابة اجتثاث جذري لحركات التمرد، بل أسهمت بحد نسبي من الاستقرار الداخلي[107].

ادرك ليونز خطورة الوضع الاقتصادي الذي يهدد استراليا، على اثر الأرقام التي كشفت عنها الدراسات الاقتصادية لعام 1932، من ارتفاع معدل البطالة، وجاءت جنوب استراليا اكثر ولايات الاتحاد تضررا بنسبة (34%) لنفس العام، وانخفض معدل أجور العائلة المكونة من ثلاث افراد الى ثلاث جنيهات وعشره شلن وبات عدد العاطلين (66%) لكل مليون نسمة، لذلك اعتمد ليونز على خبراء الاقتصاد لتحقيق التعافي الاقتصادي[108].

تبنى ليونز سياسة تقشف معتدلة، وفعل دور منظمات المجتمع المدني ومجالس الإغاثة ، التي كانت تمول من بنك الكومنولث من خلال تقديم منح الاغاثة للولايات، تلك الإغاثة التي تلكأت في عملها رغم إقرارها في أوائل الازمة بسبب ضعف التنسيق في توزيع المنح من جانب حكومة الولايات، اذ أعاد ليونز عملها من خلال لجان تطوعية باشرت عملها الاغاثي من خلال تأسيس مجالس محلية أعضاؤها من الشباب المتطوع، لتقديم المساعدة في توزيع الاغاثات اطلق عليهم عمال الاغاثة، وساهمت مجالس الإغاثة بتوفير فرص عمل للعاطلين، وان كانت بأجور يومية مقابل تقديم الخدمة في مختلف الاشغال العامة، كذلك كان لسياسته في فرض السداد على الحكومات الاتحادية ومحاسبة المتخلفين الفضل الكبير في تعافي الاقتصاد الوطني، فأنخفضت ألبطالة في عام1934الى(16%) وهي نسبة تشير الى التعافي الكبير، ذلك ما أشاد به عالم الاقتصاد البريطاني (جون مينارد كينز[109](John Maynard Keynes لصالح سياسة التقشف الاسترالية التي انقذتها بوقت مبكر من سنوات الذروة العالمية للكساد[110].

2-سياسة التفضيل الامبراطوري

مارست دول الدومنيون ضغوط سياسية واقتصادية على حكومة بريطانيا، باعتماد التفضيل الامبراطوري بتجارتها مع الدومنيون والتخلي عن تجارتها الحرة، وذلك ما تم طرحه من جانب الأخيرة في المؤتمر الامبراطوري عام 1930، لكن بريطانيا اجلت النقاش به معلله ذلك بأنها تخشى الضرر بسياستها الدولية، وبعد استئناف المؤتمر الامبراطوري الاقتصادي في(اوتاوا) [111]عام 1932، استمرت

وتيرة الضغط بالتصاعد حتى 21 تموز 1932 تاريخ افتتاح الجلسة الأولى لمؤتمر اوتاوا، التي ناقشت الأوضاع الاقتصادية للإمبراطورية خلال ذروة الكساد، ونتج عن ذلك موافقتها على قانون التفضيل التجاري في 20 اب من نفس العام، وتمخض عن تلك الموافقة اتفاقيات ثنائية بين دول الدومنيون، وحددت شروط اتفاقيات اوتاوا من قبل لجان استشارية في 15تشرين الثاني[112]، والتي تضمنت الحماية الصناعية من خلال تخفيض التعريفة الكمركية الى ادنى معدلاتها بين بريطانيا والدومنيون بهدف حماية صناعاتها، مقابل رفع الرسوم الكمركية بوجه الصادرات الأجنبية، وتخلت بريطانيا عن العودة للتعامل بمعيار الذهب، أدى قرار التفضيل الى إعادة الاستقرار النسبي لاقتصاد الإمبراطورية [113].

أسهمت تلك المقررات بتخطي جزء كبير من الكساد الأسترالي وتعافي اقتصادها تدريجيا، واستفادت من قانون الحماية الصناعية، خصوصا انها طالبت بالأفضلية لمنتجاتها الأولية في أسواق الإمبراطورية، وقد حصلت على زيادة(1%) من التعريفة المخفضة بالنسبة لباقي دول الدومنيون وفق شروط الجان التشريعية لقوانين اوتاوا، كما انضمت الى كتلة التعامل بالإسترليني بعد قرار التخلي عن معيار الذهب، فباتت من الدول المؤسسة لتلك الكتلة، اذ سمح للأعضاءها بتحويل ودائع الإسترليني في بنك بريطانيا المركزي للدولار الامر الذي اسهم لحد كبير في سداد قروضها لأسواق المال الامريكية[114].

3-السياسة الوقائية والتوجه للرخاء 1933 -1939

اتسم النصف الثاني من عام 1933 بتراجع نسبة البطالة في استراليا، وذلك ان دل على شيء فيدل على تعافيها اقتصادياً، ويعزي بعض المؤرخين ورجال الاقتصاد التعافي الأسترالي لسياسة التفضيل الامبراطوري، لكن ليونز كان له الفضل الأكبر من وجهة نظر الاستراليين، الذين امنوا بسياسته الاقتصادية ومنحوه الثقة الكاملة الامر الذي ساهم باحتفاظه بكرسي الرئاسة حتى وفاته عام 1939 [115].

سعى ليونز بعد تخطي استراليا الازمة العالمية، باتجاه هدفين اساسيين للحفاظ على تعافي استراليا اقتصاديا، والعمل من اجل رخاءها وازدهارها، وبالفعل نجح في تحقيق المسعى وفق مخطط اقتصادي سليم نقل استراليا من اقتصاد قلق الى وضع اقتصادي مستقر[116]، وجاء مخطط ليونز بأربع نقاط هي كالاتي:-

أولا: الاعتماد على النظريات الاقتصادية

اعتمد ليونز في سياسة التعافي والوقائية، على أفكار ونظريات خبراء الاقتصاد بالتحديد البريطانيين، ومنهم خطة اوتوا نيماير وأفكار عالم الاقتصاد جون مينارد كينز، لذلك شجع دراسة النظريات الاقتصادية واكتساب خبرات مفكرين الاقتصاد البريطانيين، وعين الخبراء في لجان استشارية تابعة لمجلس الوزراء، الامر الذي اسهم بتشريع القرارات والقوانين الاقتصادية على أساس الخبرة والتجربة الاقتصادية، بعد ان كانت القوانين الاقتصادية تشرع على أسس المصالح ألسياسية دون ان تخضع لدراسة المختص[117].

شكل ليونز (لجنة بروس لاس)، وهي اول لجنة استشارية في حكومته مهمتها تطوير الاقتصاد الوطني والنهضة بالواقع الاقتصادي، وابرز الخطوات التي شرعت بها لتحقيق ذلك، تمثلت بتخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي، والتأكيد على تحسين الصناعة والنهضة بها، لأنها السبيل الوحيد لمكافحة البطالة، وجذب الاستثمار الاجنبي والعمل وفق النسبة التي حددتها خطة البريميرز حول مسألة تخفيض الانفاق في الرواتب والاجور، اذ عملت الحكومة السابقة على التخفيض بنسبة (10%)، أي نصف ماحددته البريميرز من التخفيض، كذلك العمل بإعادة جدولة التعريفة الكمركية التي تمخض عنها قانون التعريفة المعدلة لعام 1932، بما يخدم تجارة استراليا من خلال فرض رسوم على صادراتها، الامر الذي ساهم

بوصول تلك السلع الى جميع أسواق الإمبراطورية بعد مؤتمر اوتاوا [118].وقد ايد ليونز تقرير بروس لاس ودعمه امام البرلمان الفيدرالي وبعد الأتفاق عليه وتنفيذه تخطت استراليا مرحلة الكساد[119].

ثانيا: الخطط الوقائية (التأميم الوطني)

اتسم النصف الثاني من ثلاثينات القرن الماضي، بداية خروج العالم من ازمة الكساد لذلك سعت دول العالم وفي مقدمتها الدول العظمى، منها الولايات المتحدة وبريطانيا لتنفيذ الخطط الوقائية ضد الكساد وأثاره، تمثلت بتشريع قوانين متعلقة بحماية الصناعة وتنظيم العملة، لذلك اخذت الحكومة الاسترالية على عاتقها تنفيذ الخطط الوقائية في عام 1935[120]. كما شجعت الحكومة حركة تطوير المشاريع العامة في الولايات، وقدمت الدعم المالي لها، وبالذات مشاريع مد السكك الحديدية والاتصالات الاسلكية، المحطات الاذاعية، وشبكات المياه والكهرباء، وكان لتلك المشاريع مردود إيجابي اذ ساهمت بجزء كبير من عوائد الأرباح الخاصة بخزانة المالية[121].

فرضت الحكومة الخطط الوقائية على الخدمات العامة العائدة في ملكيتها للكومنويلث، بالتحديد سكك الحديد التي تعود ملكيتها لأستراليا منذ حكومة المستعمرات[122]، فقد حثت جميع الولايات على صيانة تلك الخطوط، والانفاق على ربط المناطق البعيدة والنائية والريفية بشبكات فرعية من خلال ربطها مباشرة بالسكك الرئيسية في المركز، ساهمت تلك الخطوة لحد كبير في تشجيع المنتج المحلي بعد ان ساهمت بتطور حركة التبادل التجاري بين الولايات، ولاستمرار تلك المنفعة وما حققه ذلك التعاون من فائدة عامة، ورفرضت الحكومة في عام 1937 حماية كمركية مرتفعة على نقل البضائع بواسطة المركبات والسيارات بين الولايات[123].

ساهمت قوانين فرض الوقائية على الخدمات العامة، وتأميم البعض منها بجذب الاستثمار الأجنبي، وفق الية تحديد حصة الأخير في تلك الخدمات، التي أدت لرفع مستوى التنافس بين الشركات، وبالتالي زيادة عوائد الكومنولث من الأرباح، التي أسهمت بتحسين مستوى الدخل القومي في منتصف الثلاثينات[124].

ثالثا: التأمين الوطني: (الضمان الصحي والاجتماعي)

سعت الدول العظمى للبحث عن الخطط الوقائية،التي كانت بمثابة حائط الصد امام ألاثار الاقتصادية المترتبة على السنوات التي تلت الكساد الكبير، لذلك اطلق رئيس الولايات المتحدة (فرانكلين ديلانو روزفلت[125] Franklin Delano Roosevelt) خطة التأمين الوطني [126] عام1937، لتعزيز الاتجاه العالمي نحو الخطط التي من شانها حماية الاقتصاد من أي ازمة جديدة، وتبنى ليونز تلك الخطة في عام 1938، اذ شملت ضمان صحي واجتماعي للفرد ,من خلال تأمين الرواتب التقاعدية للعمال من كبار السن والمرضى والأمومة للنساء والعاجزين عن العمل، اذ حددت استقطاع مبالغ من العمال الذين يتقاضون سبعة جنيهات أسبوعيا تقدر بثلاث شلن للرجال واثنين شلن من النساء لصندوق تأمين الدخل القومي، الا ان المشروع لاقى معارضة من حزب العمل مطالبين برفع أجور العمال، كذلك طالب حزب البلد بشمولية التأمين للصناعيين والزراعيين،الامر الذي عارضه النائب العام(روبرت جوردون مينزيس[127] Robert Gordon Menzies)بشدة، فكان أحد أسباب الانشقاق الذي أصاب الحكومة في نهاية الثلاثينات، بين منزيس وبيج، ونتيجة تلك المعارضة وتأزم الأوضاع الدولية ومظاهر الاستعداد للحرب العالمية الثانية، التي باتت على الأبواب فد تأجل المشروع الى شعار اخر، الا ان ظروف الحرب أجبرت جون كرتن لتطبيقه في عام 1943[128].

رابعا: الوصول الى الأسواق الدولية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات
العدد الخامس عشر– تشرين الاول 2022 – ربيع الاول 1444 ISSN-2536-0027

تطلعت الحكومة عام 1935 نحو الوصول بصادراته الى الأسواق الدولية، ولتحقيق ذلك التطلع على ارض الواقع، باشرت بتطوير وتنمية المنتج الأسترالي، اذ اهتمت بصناعة المعادن وتوسيعها، كذلك اهتمت بتحسين الزراعة، وشجعت مراكز البحث العلمي للعلوم والصناعة، في اكتشاف معادن جديدة وبالذات اكتشاف النفط، اذ عينت لجان تنقيب مسؤولة عن ذلك، وحسنت طرق الزراعة وكافحت الافات وذلك ما ساهم في تطوير القطاع الصناعي والزراعي على حداً سواء [129]. كما تطورت الصناعة بوقت قياسي وملحوظ، وأدت تلك النهضة الصناعية لطرح منتجها في الأسواق الدولية، وتصدرت اليابان قائمة الدول المستوردة منذ عام1936 ،لثلث صادرات استراليا من الصوف والحديد الصلب حتى السنوات الاخيرة من الثلاثينات[130].

تمكنت مفوضياتها التجارية التي زرعتها في الخارج، من الوصول الى الأسواق العالمية[131]، الاسيوية والاوربية منها، وفضلا عن الدور الكبير لتلك المفوضيات في الترويج المنتج الأسترالي، قد ساهمت بنقل افضل الطرق واليات تحديث وتطوير الصناعة، كذلك وطدت العلاقات التجارية مع العديد من الدول واستغلت سياستها الخارجية المستحدثة لصالح ذلك، ولطالما سعت خلال النزاعات والأزمات الدولية في الثلاثينات، للدعوة للوفاق الاقتصادي وتفعيل التجارة العالمية الحرة، كحل لتلك النزاعات ضمن اطار سياسة السلام التي انتهجتها في تلك المرحلة[132]، وكان ذلك واضحا من دعمها لتوقيع اتفاقية (جنتل[133]gentle) مابين بريطانيا وإيطاليا لعام1937، اذ سرعان ما توجهت بعدها للتفاوض مع كل من إيطاليا وألمانيا واليابان، للحصول على اتفاقيات وصفقات تجارية، بات لصادراتها أسواق في تلك الدول خصوصا في اليابان وإيطاليا، وكان لشركاتهم المستثمرة تواجد في استراليا، استمرت تلك العلاقات حتى الحرب العالمية الثانية[134].

أدى النجاح الذي حققته خطط التعافي والوقائية الى الحد من تخفيض الأجور والمرونة في انفاق الرواتب، والتخلي عن سياسة البريميرز التقشفية، مع تأكيدها على الاستمرار في سداد الديون , بالمقابل ناشدت بريطانيا بتخفيض فوائد القروض ونجحت في ذلك عام 1937[135]، الامر الذي ساهم في تخفيض الضرائب ورفع الأجور بالتالي خلق فرص عمل، و جذب الهجرة المساعدة ضمن ضوابط قانون الهجرة الأسترالي[136].كما أسهمت الخطط في توازن الاقتصاد بعد النصف الثاني من ثلاثينات القرن الماضي، وكان لها اثر واضح على تراجع مستويات البطالة الى مرحلة ما قبل الركود[137]، لاسيما بعد الثورة الصناعية التي شهدتها بعد تجنيد طاقاتها وقدراتها ومواردها الأولية والمادية وتوجيهها للتصنيع العسكري الشامل في أواخر عام 1938، وبذل حولت اقتصادها المدني الى اقتصاد عسكري ضمن اطار استعدادتها لمواجهة الحرب[138].

اثارت تجربة التعافي الاسترالية الجدل الواسع بين أوساط الاقتصاديين من كبار الخبراء والاكاديميين، الذين اشادو بها فضلاً عن سياسة ليونز الحكيمة التي اعادت ثقة الشعب بالسلطة وكانت المعيار الحقيقي لتخطي الازمة الاقتصادية العالمية[139]، كذلك اختلفت الآراء والدراسات الاقتصادية حول التجربة الاسترالية، واهميتها في انتعاش اقتصاد استرالياخلال سنوات الحرب العالمية الثانية[140].

ومن ذلك يتضح ان الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي شهدتها استراليا خلال النصف الثاني من عشرينات القرن الماضي ،بسبب ما الت اليه الخسائر المادية والبشرية للحرب العالمية الالولى ، والديون المتراكمةعليها، والتضخم الذي شهدته في مطلع العشرينات، نتيجة لعودة تزاحم المنتجات الدولية في أسواق الصادرات وتراجع المنتج الأسترالي نتيجة فقدانه معايير الجودة، والإصلاحات والمشاريع التي

تبنتها الحكومات في عشرينات القرن الماضي واثقلت البلاد بقروض طائلة، فضلا عن قروض الحرب وفوائدها المتراكمة، والمضاربة بالاسهم الاسترالية في البنوك الخارجية ، كلها كانت أسباب للركود الذي هز الاقتصاد في جميع الولايات الاسترالية، وبالتالي زج بها بأزمة 1929 الاقتصادية، التي ضربت الاقتصاد العالمي والاسترالي.

حاولت حكومة الكساد مواجهة الازمة من خلال تبني خطط واليات، كانت تعتمد على التقشف الصارم، وتخفيض الأجور وفرض الضرائب، ولقد كانت تلك الإجراءات فوق طاقة الشعب الاستيعابية مما أدى الى إضرابات وحركات تمرد في بعض الولايات، واضرابات عمالية وتفاقم دائرة البطالة، وفضلا عن ذلك التفكك في المجتمع، أدت الى انقسام داخل الحكومة نفسها، واتهيار المجتمع بشكل دراماتيكي مفاجيء، وباوقات مبكرة لسنوات الكساد.

وكانت القراءات لما يجري من احداث على الساحة الداخلية في استراليا، نتيجة الازمة ان تجاوزها للكساد واثاره امر بعيد المدى ذلك ما توقعه كبار الخبراء البريطانيين، ونمهم كينز ونيماير، لكن الأداء لحكومة الثلاثينات، من خلال الخطط التي اعتمدت بها على خبراء الاقتصاد البريطانيين والاستراليين، تعزيز سياستها التجارية سواء باعتمادها على التفضيل الامبراطوري، او تعزيز علاقاتها الاقتصادية الخارجية، وتطوير منتجاتها وصناعاتها من خلال الاعتماد على طاقاتها وامكانياتها المادية والبشرية ،فضلا عن الثقة التي منحها الشعب لحكومته وايمانه بامكانياتها في تخطي ازمة الكساد وذلك ما أكده الخبير البريطاني كينز في اكثر مناقاشاته اذ اكد ان الفضل في تجاوز استراليا المبكر للكساد في يكمن في سياسة قيادتها الحكيمة.

كان نجاح الحكومة في تخطي الكساد بوقت قياسي يحسب لها، لانها ادركت ان نجاحها في صنع اقتصادها بالاعتماد على مقدرتها وتجنيد جميع طاقاتها وامكانيتها ومواردها لصالح بناء اقتصاد وطني مستقل بذاته وتعزيز علاقتها الدولية امر مهم في دعم تجارتها التي هي أساس لذلك الاقتصاد الناشيء.
كذلك سعت الى تطوير صناعاتها وامكانياتها واعتمدت الخطط الوقائية التي ستكون حائظ صد لاي ازمة اقتصادية، لذلك جندت جميع طاقاتها ومواردها في نهاية عام 1938، لمواجهة الحرب العالمية التي باتت على الأبواب

يتضح من ذلك ان الاقتصاد الاسترالي كان بدائي اعتمد على الاقتصاد البريطاني بشكل كبير، لكن بعد تأسيس الاتحاد اخذ بالتطور بشكل تدريجي، وساهمت الحرب العالمية الاولى بتطور الصناعة الأسترالية، اذ شهدت الاخيرة ظهور صناعة ناشئة، لكن الحرب تركت خسائر مادية وبشرية ادت الى ظهور حركات معارضة وشغب داخل البلاد بعد الحرب العالمية الاولى.وقد ووضعت استراليا معالجات لحل مشاكلها الاقتصادية اعتمدت فيها على بريطانيا، وخلفت مشاكلها الاقتصادية وما ترتب عليها من اعمال شغب ضعف في الحكومات، لكنها نجحت في النهاية في معالجة اوضاعها الاقتصادية من خلال الاعتماد على الخبراء الاقتصاديين، وتنفيذ الخطط بشكل دقيق فضلاً عن الاداء الحكومي العالي. وعلى الرغم من ان الاصلاحات الاقتصادية التي وضعت في عشرينات القرن الماضي، لم تعالج الوضع انذلك، لكنها كانت النواة للنهضة الاقتصادية في النصف الثاني من الثلاثينات .

الاستنتاج

من خلال ما سبق يمكن القول:

- كان الاقتصاد الاسترالي اقتصاد بدائي اعتمد على الاقتصاد البريطاني بشكل كبير، لكن بعد تأسيس الاتحاد اخذ بالتطور بشكل تدريجي.
- ساهمت الحرب العالمية الاولى تطور الصناعة الأسترالية، اذ شهدت الاخيرة ظهور صناعة ناشئة.
- على الرغم من ظهور الصناعة الناشئة، لكن تركت الحرب خسائر مالية وبشرية ادت الى ظهور حركات معارضة وشغب داخل البلاد بعد الحرب العالمية الاولى.
- وضعت استراليا معالجات لحل مشاكلها الاقتصادية اعتمدت فيها على بريطانيا.
- خلفت مشاكلها الاقتصادية وما ترتب عليها من اعمال شغب ضعف في الحكومات.
- نجحت استراليا في معالجة اوضاعها الاقتصادية من خلال الاعتماد على الخبراء الاقتصاديين وتنفيذ الخطط بشكل دقيق فضلاً عن الاداء الحكومي العالي.

الهوامش

---

(1) Maclean ,OP. Cit ،PP.13-15.

(2) Jackson ،OP. Cit ،PP.8-12; Maclean ،OP. Cit, pp.30,33,40,50,100,107.

(3) Ibid ،PP.14-20; Boris Schedvin ،History of the Australian Trade Commissioner's Service ،Commonwealth of Australia ،2008 ،PP.1-5.

(4) فعلى سبيل المثال اكتسب البنك صلاحيات اصدار الأوراق النقدية في عام 1913، واستمر في توسيع صلاحياته حتى تم تشييد البنك الاحتياطي عام 1960.للمزيد ينظر: Maclean، OP.Cit,p.136.

(5) Barrie Dyster and David Meredith ،Australiain the Global Economy, ed 2 ، Cambridge University Press ،New York ،2012, PP.66; Rondo Cameron ، International Banking 1870–1914, Oxford University Press ،New York ،1991, PP.266; Knibbs C.M.G ،Official year Book of the Comnoyalth ،Melbourne ، 1913, p.846.

(6) على سبيل المثال قانون العمالة البيضاء الذي نص عليه دستور الاتحاد و نفذ في عام 1906، والذي اقر تهجير جميع العمالة الاسيوية (عمال جزر المحيط الهادئ),مقابل استخدام العمالة البيضاء الانكلو-اوربية، الذين لم تتوافق طبيعتهم البيئية مع الظروف المناخية للمناطق الاسترالية النائية المتقلبة المناخ والصحاري الحارة ، مثل كويزلاند، ونيو ساوث ويلز، واللتان تمتلكان اراضي زراعية شاسعة ساهمت وبشكل كبير في صادرات الاتحاد، وما ألت له محاولات استصلاح الأراضي الزراعية من فشل وفق خطة توطين وتوظيف الجنود العائدين والهجرة البريطانية خلال عشرينات القرن الماضي. للمزيد ينظر:

Bill Ford and David Blowman ،Australian Unions ،ed 2 ،The Macmillan company OF Australia Pty Ltd ،1989 ،P.22.

(7) Peter Bastian ،Andrew Fisher ،University of New South Wales ،Trace Lead Press ،2009 ،p. 89.

(8) Maclean ،OP. Cit,141.

(9) Barrie Dyster ،Australia in the international Economy ،Australia Cambridge University Press ،1990 ،PP.86-91.

(10) **وليام موريس هيوز** (1862-1952) : سياسي بارز و رئيس وزراء أستراليا ، ولد في 25 ايلول 1862 , كان هيوز عضوًا عن حزب العمال في برلمان نيو ساوث ويلز من 1894 – 1901, في مارس 1901 فاز بمقعد غرب سيدني في أول مجلس للنواب, ثم حل محل أندرو فيشر كرئيس للوزراء في عام 1915 وقاد أستراليا خلال الحرب العالمية الأولى, وطرد من حزب العمل عام 1916, ولعب دورًا أساسيًا في الاعتراف الدولي بأستراليا كدولة مستقلة من خلال عضويتها في عصبة الأمم , خسر هيوز منصبه كرئيس وزراء في شباط 1923 ، وانتمى للحزب القومي لكن طرد منه عام 1929 , وانضم بعد ذلك لحزب استراليا المتحدة لكنه طرد ايضا عام 1944 , استمر في البرلمان حتى عام 1952 , توفي 28 تشرين الاول 1952. للمزيد ينظر www.Austraian Biography, William Huges .com.

(10) Schedvin ،OP. Cit, pp.17-18; Victor Yan ،World War One (1914-1918) ، Australia,2018, p.8; Frank Bongiorno ،Post-war Economies (Australia) ،2018 ، p.2.

(11) Rodney Maddock & Ian W. Mclean ،The Australian economy in the long run ، Cambridge University Press ،1987 ،P.40.

(12) Ross Fitzgerald ،The Life of E.G. Theodore ،University of Queensland Press ، 2002, pp.85-88.

(14) جاءت مبادرة شراء اسطول الشحن بمثابة الحل الجذري لجميع مشاكل استراليا التي منيت بها خلال الحرب وساهم الى حد كبير في ازدهار ميزانها التجاري من 1920– 1925،كذلك بات ذلك الاسطول نواة للخط الوطني الأسترالي طيلة سنوات ما بين الحربين والحرب العالمية الثانية.

H. W. Arndt ،Australia and Asia ،Australian National Univeraity Press ، Canberra ،1972, p.41; Bongiorno ،OP. Cit, p.4.

(14) Wolters Kluwer ،Australian Master Tax Guide ،48th Edition ،Australia ،2011 ، PP.3-4; Coleman ،OP. Cit ،P.9.

(15) Dyster ،OP. Cit ،PP.80-81.

(16) The Committee on Intergovernmental Fiscal Relatione ،Intergovernmental Fiscal Relations ،Volume I ،Washington ،1943, p.90; Bernard D. Reams JR ، Internal Revenue Acts of the United States ،Vol 125 ،New York ،1979 ، PP.113-114.

(17) Schedvin ،OP. Cit, pp.19-20.

(18) John Scott Keltie and M. Epstein ،The Statesman's Year –book ،Macmillan and Limited,1921 ،p.422; The seat of the Secretariat of the Pacific Community ، Pacific Islands Countries Trade Strategies and Agreements Handbook ،v1 ، 2010, p.78.

(20) Maclean ،OP.Cit,pp.154-155 .
(21) Coleman ،OP. Cit, pp.81-86.
(22) Gilbert ،The Australian Loan council in federal fisca Adiustments 1890-1965 ، Australian national university press ،Canberra ،1973 ،p.51.

(23) Douglas Copeland ،Australia in the World Crisis ،Cambridge University Press ، 1934 ،PP.114-115; David Gruen and Colin Clark ،what have we learnt - The Great Depression in Australia from the perspective of today ،Cambridge University Press ،2009, p.40.

(24) Jorge Braga de Macedo ،The Gold Standard and Beyond ،Routledge London and New York ،1996 ،PP.27-28.

(25) Maclean ،OP. Cit, pp.1157-160.

(26) Maclean ،OP. Cit, pp.151-152; Ann Capling and Brian Galligan ،The Political Economy of Australia's Manufacturing Policy ،Cambridge University Press ، 1992 ،p.85.

(27) Dyster and Meredith ،OP. Cit ،PP.102-105; Tink ،OP. Cit, pp.81-87.

(28) Ibid ،PP.18-22.

(29) D. E. Moggridge ،British Monetary Policy ،Cambridge University Press ،1972, pp.62-63.

(30) Dietmar Rothermund ،The Global Impact of the Great Depression ،Routledge ، London ،1996 ،PP.83-85.

(31) ملحق رقم 3.

(32) **الانفلونزا الاسبانية:** تعد الإنفلونزا الإسبانية التي اجتاحت أنحاء العالم بين أيلول 1918 ونيسان 1919 أكثر الاوبئة شراسة في تاريخ العالم المعاصر، اذ تسببت بقتل ما يقارب 50 مليون شخص، وتسبب بهذه الجائحة نوع من فيروس الإنفلونزا H1N1 ، وقد تفشت الإنفلونزا الإسبانية بينما كانت رحى الحرب العالمية الأولى ما تزال تدور، فقد فتكت في معسكرات الجنود الذين بدورهم نقلوها الى بلداتهم والامكان التي ينتقلون لها، وبالرغم من تسمية الوباء بالإنفلونزا الأسبانية إلا أنه لم يصدر من إسبانيا، ويرجع سبب التسمية إلى انشغال وسائل الإعلام الإسبانية بموضوع الوباء نتيجة لتحررها النسبي مقارنة بالدول المشاركة في الحرب العالمية الأولى,اما نشأت هذه الجائحة فهنالك الكثر من الابحاث التي تناولتها فمنهم من يعتقد أنها ظهرت لأول مره في مركز تدريب عسكري أمريكي في كانساس، في حين يرى البعض إن إنفلونزا عام 1918 يمكن أن تكون قد نشأت في وقت سابق في الصين أو في فرنسا في عام 1917، واتفق الأكاديميون على أن نهاية الوباء حدثت في عام 1920، عندما نجح المجتمع في تطوير مناعة جماعية ضد الإنفلونزا الإسبانية وبالرغم من أن الفيروس لم يختف تمامًا. للمزيد ينظر: Patrick George Hodgson، Flu- Society and the State the political- Social and economic implications of the 1918-1920 influenza pandemic in Queensland، james cook University، Australia، 2017، PP.1-37. ؛ سيدريك كوتر، من الإنفلونزا الإسبانية إلى كوفيد-19: دروس من جائحة 1918 والحرب العالمية الأولى، مجلة الانساني، عدد67، القاهرة، 2020، ص ص 10-12.

(33) Tink ،OP. Cit, pp.80-81.

(34) Maclean ،OP. Cit,168.

(35) Gavin ،OP. Cit, pp.3-5.

(36) Coleman ،OP. Cit ،P.7; Richard Morris ،Australian Centre for Industrial ، University of Sydney ،1991, pp.6-10.

(37) John Connor ،Stanley Melbourne Bruce Guide to Archives of Australia's Prime Ministers ،Commonwealth of Australia ،2003, p.6.

(38) Morris ،OP. Cit, pp.15-20.

(39) Tink ،OP. Cit, pp.97-99.

(40) Schedvin ،OP. Cit, p.36.

(41) Tink ،OP. Cit, p.102-103.

(42) Peter Stanley ،Victory on Gallipoli ،National Lory of Australia ،2017, pp.101-102; Robert Gerwarth ،Empires at War ،Oxford University Press ،2014 ، PP.168-171.

(43) James JuPP ،The Australian People ،Cambridge University Press ،2001, p.62.
(44) Ibid. ،p.57.

(45) Jackson ،OP. Cit ،PP.52.

(46) Tink ،OP. Cit, pp.77-79.

(47) JuPP ،OP. Cit, pp.55-56.
(48) (جون كريستيان واتسون)(1867-1941) ولد في فالبارايسو تشيلي 9 نيسان 1867، التحق واتسون بمدرسة ابتدائية في أومارو بنيوزيلندا، ,ترك المدرسة في العاشرة من عمره، عمل في السكك الحديدية وكمساعد طابعة وفي عام 1886 انتقل إلى سيدني للعمل في التجارة، أصبح ناشطًا في الحركة النقابية وانتخب رئيسًا لمجلس التجارة والعمل بسيدني في عام 1893، وأصبح رئيسًا لاتحاد العمال الأسترالي في عام1894,تم انتخابه لعضوية الجمعية التشريعية لنيو ساوث ويلز كمرشح حزب العمال عن مقعد يونج في تموز1894 واحتفظ بمقعده حتى عام1901، عندما غادر برلمان الولاية لدخول البرلمان الفيدرالي الاسترالي في أول انتخابات اتحادية أسترالية في 29 اذار 1901، تم انتخابه كمرشح حزب العمال عن مقعد بلاند، نيو ساوث ويلز واصبح اول زعيم لحزب العمال الفيدرالي، تم تعيينه رئيسًا للوزراء وأمينًا للخزانة في 27 نيسان 1904، توفي في 18تشرين الثاني 1941 في نيو ساوث ويلز.للمزيد ينظر:

Bede Nairn, Watson- John Christian (Chris) (1867–1941) ، the Australian Dictionary of Biography ،Volume 12 ،1990.

(49) Tink ،OP. Cit, p.85.

(50) Maclean ،OP. Cit,157.

(51) Schedvin ،OP. Cit, pp.20-21.

(52) JuPP ،OP. Cit, p.58.

(53) Anti-Discrimination Commission Queensland ،Aboriginal people in Queensland: a brief human rights history ،Queensland ،2017 ،PP.105-114.

(54) J. P. M. Long ،Aboriginal Settlements ،Australian National University Press Canberra ،1970, pp.100-104.

(55) Day ،OP. Cit ،P.9.

(56) Patrick Troy ،Issues Strategies and Policies for Urban Australia ،Cambridge University Press ،1995, p.27.
(57) Tink ،OP. Cit, p.85.

(58) Tracy Ireland and Paul Ashton ،Connecting the Nation ،Utse Press ،2017 ، pp.5-6,29,31.

(59) Troy ،OP. Cit, p.28.

(60) **(إرنست توماس فيسك)** (8 اب 1886 - 8 تموز 1965) ,ولد فيسك في ميدلسكس الانكليزية وبدأ حياته المهنية في مكتب البريد البريطاني ودرس لاحقًا في مدرسة تدريب شركة ماركوني اللاسلكية للتلغراف في ليفربول، بعد تأهيله كمهندس ومشغل راديو، عمل لدى ماركوني في أمريكا الشمالية قبل أن يزور أستراليا لأول مرة في عام 1910، كانت أستراليا لا تزال تعتمد على الكابلات تحت الماء للاتصال ببقية العالم، وفي عام 1913وبعد ان اجتمعت شركة (Marconi) ومنافستها الألمانية (Telefunken) تم تشكيل شركة Amalgamated Wireless (Australasia) Ltd) المعروفة باسم(AWA)، والتي اكتسبت حقوقًا حصرية في جميع أنحاء أستراليا والتي أنشأت خدمة الهاتف اللاسلكي في استراليا، اصبح المدير العام والمدير الفني لـ AWA قبل أن يصبح مديرًا إداريًا لها في عام 1917,حصل أول اتصال لاسلكي بين أستراليا وبريطانياعام 1918، وبدأت الخدمة الإذاعية بين أستراليا وكندا عام 1928، ويعود له الفضل في تأسيس صناعة الراديو في أستراليا، نال فيسك وسام فارس عام 1937، توفي في سيدني عام 1965. للمزيد ينظر:

Aitor Anduaga ، Wireless and Empire ،Oxford University Press ،2009 ،PP. 185-190.

(61) Tink ،OP. Cit, pp.88-89.

(62) Guillermo Marconi ،The History of Australian Radio ،The University of Adelaide Australia ،p.12.

(63) Ibid ،pp.1-3.

(64) Bridget Griffen –Foley ،Changing stations ،University of New South Wales ، 2009 ،PP.4-7.

(65) Robert Crawford ،"Men ،Money ،and Markets": An Overview ،University of Technology Sydney ،Australia ،2013 ،PP.; Bernard ،OP. Cit ،p.115.

(66) Morris, OP. Cit, pp.14-17.

(67) **شركة فورد موتور** : **شركة** سيارات أمريكية تأسست عام 1903 من قبل هنري فورد و 11 مستثمر مشارك، وفي عام 1919 أعيد تأسيس الشركة من قبل عائلة فورد وحصلوا على الملكية الكاملة حتى عام 1956 عندما تم عرض اسهمها للبيع ، وتعمل الشركة بتصنيع سيارات الركاب و الشاحنات وكذلك قطع غيار السيارات والاكسسوارات، ويقع المقر الرئيسي لها في ميشيغان. للمزيد ينظر:

Norman Arthur Darwin ، Early Australian Automotive Design ،RMIT University ،2018 ، PP. 58-69 ; https://www.britannica.com/topic/Ford-Motor-Company

(68) Ibid ،PP.145-151.

(69) Schedvin ،OP. Cit, pp.35-36.

(70) Dyster ،OP. Cit ،P.126; Moggridge ،OP. Cit ،PP.84-87.

(71) Maclean ،OP. Cit,161.

(72) Stuart ،OP. Cit, p.170.

(73) Don Fraser ،Working for the dole ،Commonwealth of Australia ،1968 ،p.24.
(74) Alex Mcdermott ،Australian History for Dummies ،Wiley Pullingway Lad ،2011, pp.254-261.

(75) Copeland ،OP. Cit, p. 21.
(76) Maclean ،OP. Cit,163.

(77) الزم القانون الذي شرعه البرلمان الفيدرالي في عام 1909، الهجرة الى استراليا بشروط من أهمها ان تساهم بجذب راس المال أي ان تتضم أصحاب الاعمال والشركات كذلك المهاجر من عمال الأرياف مما يساهم بتقدم الزراعة، الا ان هجرة العشرينات افتقدت لتلك الشروط مما اسهم بتخفيضها وبالتالي تقيدها من قبل حكومة حزب العمال 1929 مما أدى الى توتر العلاقات الاسترالية البريطانية للمزيد ينظر:
(78) JuPP, OP. Cit, pp.51-57.
(79) Gilbert ،OP. Cit ،PP.101-104.
(80) Bernard ،OP. Cit ،p.115.
(81)Mcdermott ،OP.Cit,p.272.
(82) ايمان متعب محي التميمي، الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية الاسباب والنتائج 1929-1933، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية – الجامعة المستنصرية، 2003،ص ص 40 -48.

(82) Tink ،OP.Cit,p.102.
(83) **جيمس هنري سكولين (1876-1953)**:رجل دولة وسياسي بارز وزعيم حزب العمال الأسترالي, ولد في مدينة تراوالا التابعة لمدينة فكتوريا في 18 ايلول 1876 , دخل عالم السياسة اذ انضم لحزب العمال عام 1903, ودخل البرلمان الاسترالي 1910-1913 اصبح رئيس وزراء استراليا عام 1929 اثناء الازمة الاقتصادية العالمية فعرفت فترة حكمة بالكساد العظيم , هزم في انتخابات عام1931 بسبب الانشقاق داخل حزبه , توفي في 28 كانون الثاني 1953 . للمزيد ينظر:

Liam Byrne, Becoming John Curtin and James Scullin The making of the modren labor party 1876–1921,Melboure university ,2020.

(84) Stuart ،OP. Cit, pp.176-177.

(85) R.G. Gregory and N.G. Butlin, Recovery from Depression, Cambridge University Press, 1988, PP.1-5.

(86) **روبرت جيبسون**(1863-1934) ، ولد رجل الأعمال روبرت جيبسون في 4 تشرين الثاني 1863 في سانيسايد الاسكتلندية، تلقى روبرت تعليمه في مدرسة فالكيرك الثانوية، وترك المدرسة في سن الخامسة عشرة للانضمام إلى شركة والده، في عام 1883 تم تدريبه لدى شركة روبرت غاردنر وشركاه لتطوير موهبته المتميزة في الرسم والتصميم ,ثم درس في أكاديمية هالدين في عام 1887، أبحر جيبسون إلى ملبورن في 22 اذار 1890وعمل فيها رسامًا ومصممًا، ثم عمل في شركة أوسترال للتصنيع، ثم تولى منصب رفيع في غرفة التصنيع الفيكتورية ثم تدرج في المناصب حتى عين في عام 1924 في مجلس إدارة بنك الكومنولث ثم اصبح رئيسا له، توفي في 1 كانون الثاني 1934 في جنوب يارا. للمزيد ينظر:

the Australian Dictionary of ، Sir Robert (1863–1934) ،Gibson ،C. B. Schedvin 1981. ،Volume 8 ،Biography

(87) Tink, OP. Cit, p.105.

(88) Alex millmow, The Power of Economic Ideas, Anue Press ،p.1.

(89) **أوتو نيماير** (تشرين الثاني 1883 - 6 شباط 1971) وموظف حكومي بريطاني، ولد في لندن واكمل دراسته فيها بمدرسة سانت بول، واكل تعليمه الجامعي في جامعة اكسفورد، ثم انضم لوزارة الخزانة اذ عمل فيها عام 1906 وارتقى بسرعة في الرتب اذ شغل مناصب عدة، منها أصبح نائب المراقب المالي في عام 1920 ومراقبًا للمالية في عام 1922شغل هذا المنصب حتى عام 1927، حيث عمل كمستشار رئيسي لوزير الخزانة في المسائل المالية. وعمل في اللجنة المالية لعصبة الأمم. كما شغل منصب مدير بنك إنجلترا من عام 1938 إلى عام 1952 ومديرًا لبنك التسويات الدولية من عام (1931 – 1965)، توفي في ليندفيلد عام 1971. للمزيد ينظر:
https://unreserved.rba.gov.au/nodes/view/44796

(90) Tink, OP. Cit, p.106.

(91) Jim Moss ،History of the Labour Movement in South Australia ،Wakefield Press ،1985, PP.106-113; Fraser, OP. Cit ،P.27; Millmow, OP. Cit, PP.2-4;

Tink, OP. Cit, p.118; Humphrey McQueen ،social sketches of Australia ، University of Queensland Press ،2004 ،PP.125-128.

(92) Fraser ،OP. Cit ،PP.26-29; Richard Evans ،the police are rottenly corrupt-Policing ،scandal- and the regulation of illegal betting in Depression-era Sydney ، Dealin University ،Geelong Australia ،2014 ،PP.1-15; Richard Evans ،The new guard and the new south wales police 1951-32 ،Monash University Press ،2008 ، PP.9-15.

(93) Gregory and Butlin ،OP. Cit, P.2.

(94) Henderson, OP. Cit ،PP.302-304.

(95) Tink, OP. Cit, p.118.

(96) McQueen, pp.125-128.

(97) Tink ،OP. Cit, p.108.

(98) Gruen and Clark,OP.Cit,PP.53-54; Australian Institute of Health and Welfare,Mortality over the twentieth century in Australia,Ahwghet,2006,PP.47-140;Martin Crotty and David Andrew Roberts,Turning Point in Australian History University of New South Wales ،2004 ،PP.123-124; https://www.aihw.gov.au/suicide-self-harm-monitoring.

(99) Richard Evans , The New Ranger and the New South Wales Police ،1931–1932 ،Vol. 5 ،Monash University Press ،2008 ،p, p. 1,5,67,76.

(100) **جوزيف الويسيوس ليونز** (1879-1939) : رئيس وزراء استراليا ولد في ولاية تسمانيا 15 ايلول 1879 , اكمل دراسته في مدرسة ستانلي الحكومية في تسمانيا خلال 1891-1897 , ثم التحق بكلية تدريب المعلمين في هوبارت 1907, ثم عمل كمعلم وانتقل الى عالم السياسة وشغل مناصب عدة منها رئيس وزراء استراليا من عام 1932-1939 , توفي 7 نيسان 1939 . للمزيد ينظر :

Anne Henderson, Joseph Lyons, University of New South Wales Press Ltd, 2011.

(100) Gruen and Clark, OP. Cit ،PP.50-52.

(101) وجهت تهمة اختلاس الاموال العامة لامين الخزانة السابق (تيد تيودور) ،ماعرف(بقضية مونجانا) كذلك قدم مقترح توسيع الائتمان وبالتالي المزيد من الاقتراض وتأجيل السداد الى اشعار اخر، كذلك تخفيض الفائدة على القروض تلك الافكار التي نادى بها جون ماينارد كينز مما ادى لانقسام الحكومة الى جبهتين جبهة مع مقترحات كينز والاخرى مؤيدة لخطة ماينارد للمزيد ينظر:

David E. Moore ،Three Queensland Premiers and the Mungana Scandal ،2015 ، p,p.123,193,238 ; Craig Clothier ،A history of the relationship between the Queensland branch of the Australian ،University of Wollongong ،2005,p,p.58,66 ، 77,81.

(102) Kim Wildman with Derry Hogue ،Australia's Prime Minister ،Pty Ltd ،2016 ، PP.57-62.

(103) (حزب لانك لابور): حزب سياسي نشط في جنوب استراليا (1931-1934) تشكل نتيجة لزيادة التوترات داخل حزب العمال الأسترالي بشأن استجابة الحزب الاقتصادية للكساد الكبير في أستراليا ,وكان لانك من ابرز الشخصيات فيه . للمزيد ينظر:

Don Hopgood ،Lang Labour South Australia ،the Australian Society ،17, Liverpool University Press,2016 ،p.161.

(104) Moss, OP. Cit ،P.310.

(105) Fraser, OP. Cit ،PP.42-44; Henderson ،OP. Cit ،P.302.

(106) Noel J. Butlin ،Relief During the Great Depression in Australia and America ، University of Arizona ،2012 ،PP.7-20.

(107) Tink, OP. Cit, pp.117-125.

(108) (جون مينارد كينز) (5حزيران 1883 -21 نيسان 1946) ولد جون مينارد كينز في كامبرديج في إنكلترا لعائلة من الطبقة المتوسطة، ويعد المؤسس الفعلي لعلم الاقتصاد المعاصر، بدأ كينز حياته المدرسية في مدرسة سينت فيث عام 1892، واظهر مقدرته كبيرة في الرياضيات وستطاع كينز الحصول على المنحة الملكية في كلية إيتون، ثم حصل على منحة لدراسة الرياضيات في الكلية الملكية في كامبريدج عام 1902، وفي عام1904حصل على درجة البكالوريوس في الرياضيات من الدرجة الأولى، بدء حياته المهنية عام 1908 في مكتب الهند لكن لم يستمر طويلاً اذ عاد الى كامبرديج واسس عام 1909 النادي الاقتصادي، ثم عمل عام 1915 في وزارة الخزانة البريطانية، برز كنز خلال الكساد العظيم ونشر العديد من المقالات والبحوث الاقتصادية ومنها كتابه الذي نشره عام 1933 الذي حمل عنوان رسالة في الرخاء احتوى الكتاب على توصيات لمعالجة البطالة في أثناء الركود العالمي، وغيرها الكثر من المؤلفات التي سعى من خلالها معالجة الازمة الاقتصادية توفي في مدينة تيلتون على اثر نوبه قلبية عام 1946. للمزيد ينظر: روبرت سكيدلسكي، جون مينارد كينز، تر: عبد الرحمن مجدي، مراجعة مصطفى محمد فؤاد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015، ص ص 21-33.

(109) Butlin, OP. Cit, pp.4-5; Henderson, OP. Cit, p.312.

(110) Viscount Hailsham, Ottawa Agreements Bill ،vol 85, 1932;

https://api.parliament.uk/historic-hansard/lords/1932/nov/09/ottawa-agreements-bill

(111) Kosmas Tsokhas ،Protection- imperial preference - and Australian conservative politics-1923–39 ،The Journal of Imperial and Commonwealth History ،Volume 20, 2010, pp.5-9.

(112) Gruen and Clark, OP. Cit P.38.

(113) John Singleton and Paul L. Robertson ،Economic Relations Between Britain and Australasia1945-1970 ،Palgrave Publishers Ltd ،2002, pp.7-8; David S. Jacks ،The 1932 Imperial Economic Conference and the Reorientation of Canadian Trade ،Simon Fraser University and nber ،2011 ،p.9.

(114) Tink ،OP. Cit, pp.123-127; Gregory and Butlin ،OP. Cit, pp.28-35.

(115) Henderson, OP. Cit, pp.314-320.

(116) تشكات الجنة في عام 1932 من قبل رئيس الوزراء جوزيف ليونز ضمت في عضويتها ابرز رجال الاقتصاد الأسترالي (ستالي ملبورن بروس عينه ليونز بمنصب امين الخزانة العامة في السنوات الأولى من وزارته، أينيد هورست جبلن، رتشالد ميلز، ا دوكلاس كوبلاند وهو الخبير الاقتصادي الشهير في زمن الكساد) للمزيد ينظر : Henderson,OP.Cit,p.305.

(117) Ibid, p.305.
(118)Henderson, OP. Cit, p.316.
(119) Gregory and Butlin, OP. Cit, PP.52-58.

(120) Coleman, OP. Cit, p.168.

(121) Jackson OP.Cit,p.162.

(122) Coleman, OP. Cit, pp.173-174.

(123) Henderson, OP. Cit, pp.313-318.

(124) (فرانكلين ديلانو روزفلت) (30كانون الثاني 1882- 12 نيسان 1945)، سياسي ورجل دولة أمريكي و رئيس الولايات المتحدة الامريكية، ولد في عام 1882 لعائلة ذات اصول هولندية في مدينة نيويورك، اكمل تعليمه في مدرسة جروتون والتحق بعد ذلك بكلية هارفارد، وكلية كولومبيا للقانون، دخل عالم السياسة عام 1910، وشغل مناصب عدة منهاعمله في مجلس الشيوخ في ولاية نيويورك، ثم مساعد وزير البحرية تحت قيادة وودرو ويلسون في عام 1920، أصيب روزفلت بشلل الأطفال عام 1921، وهدد المرض مستقبله السياسي، لكنه تعافى من المرض وأسس مركزا لعلاج المصابين بشلل الأطفال في جورجيا,عاد روزفلت إلى الحياة السياسية وترشح لمنصب حاكم نيويورك، ونجح في انتخابات الولاية عام 1928و شغل روزفلت المنصب من عام(1929- 1932) ثم رئيس للولايات المتحدة الامريكية حتى وفاته عام 1945. للمزيد ينظر: احمد خضر، فرانكلين روزفلت الى القمة على كرسي متحرك، دار المعارف، القاهرة، 1992، ص ص 6-17.

(125) تعد استراليا رائدة في قانون التأمين الوطني منذ عام 1910،هو تامين الحياة الصحية والاجتماعية والمصنعين والتامين ضد الحريق ويمول من جانب القطاع الخاص، اذ يؤمن المواطن جزء من مدخراته في مصارف شركات التأمين مقابل الضمان الصحي والاجتماعي، وبالرغم من ذلك كان هناك تلكؤ واضح بالتنفيذ والعمل به بالرغم من المناشدات المطولة بتفعيله من قبل الشعب بعد الحرب العالمية الأولى، الا انه ظل اشبه بالحبر على ورق، حتى بادرت الولايات المتحدة بتبنيه بهدف الوقائية من اثار الكساد الامر الذي شجع جوزيف ليونز اعلان العمل به ،Knibbs OP.Cit ,pp.826-830.

(126) **روبرت جوردون مينزيس** (1894-1978): رئيس وزراء أستراليا, ولد في 20 كانون الاول 1894 وحصل على تعليم ثانوي وجامعي من الدرجة الأولى من خلال الفوز بسلسلة من المنح الدراسية , وأسس نفسه كأحد المحامين الدستوريين البارزين في أستراليا ، ثم دخل البرلمان الفيكتوري في عام 1928. وفاز بمقعد في البرلمان الفيدرالي في عام 1934 وشغل منصب المدعي العام ووزير الصناعة في حكومة حزب أستراليا المتحدة , أصبح منزيس رئيسًا للوزراء في نيسان 1939 بعد وفاة جوزيف ليونز, شغل منصبه خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية حتى عام 1941 عندما فقد ثقة أعضاء حزبه وأجبر على الاستقالة, بصفته

نوابًا للمعارضة خلال سنوات الحرب ، ثم فاز في الانتخابات الفيدرالية لعام 1949 ، وأصبح مرة أخرى رئيس وزراء أستراليا, تقاعد منزيس كرئيس للوزراء ومن البرلمان في عام 1966, توفي في 15 مايس 1978.للمزيد ينظر:

Robert Gordon Menzies, Afternoon light some memorise of men and events ,Cassel Australia,1967.

(127) Coleman, OP. Cit, pp.191-193.

(128) Tink ،OP. Cit, p.121.

(129) Gregory and Butlin, OP. Cit, P.2؛ Schedvin ،OP. Cit, pp.49-50,60.

(130) اسست استراليا المفوضيات او الوكالات التجارية منذ السنوات التي تلت تأسيس الاتحاد بعد تراجع صادراتها في اسواق بريطانيا، اذ ارسلت عدد من المفوضيين من اصحاب الاعمال والشركات بمنصب وكيل تجاري لترويج لصادراتها ولاقت تلك السياسة صدى في عدد كبير من الدول الاسيوية والاوربية لكن ازمة الحرب العالمية الاولى والسنوات التي تلتها انهت عمل تلك المفوضيات حتى اعادها جوزيف ليونز في منتصف الثلاثينات واستمر دورها حتى ايام الحرب اذ تحول عمل معظم مفوضيها الى رجال مخابرات لصالح الحلفاء في الحرب العالمية الثانية .

Schedvin ,OP. Cit, p, p.3,10,18,19,26,45.

(131) Tink, OP. Cit, p121.

(132) **اتفاقية جنتل (1937)**: وقعت تلك الاتفاقية بين بريطانيا وايطاليا، بعد ان أصبحت العلاقات بين الطرفين غير مرضية بل وخطيرة للغاية، على اثر السيطرة الايطاليا على الحبشة عام 1936,لدرجة أنه كان من الضروري بذل بعض الجهود لتحسينها، نظرًا لأن منطقة البحر الأبيض المتوسط هي المنطقة التي كانت فيها مصالح البلدين أكثر تماساً مع بعضها البعض، فقد ظهر انعدام الثقة بينهما بشكل واضح، وكان محسوبًا بشكل كبير على أنه يؤدي إلى نتائج ضارة، وعلى اثر ذلك وقعت الاتفاقية في روما 2 كانون الثاني 1937، كان الهدف منها تبديد الشكوك وسوء الفهم، مع احترام كل طرف لحقوق الآخر في البحر الأبيضالمتوسط، والتعهد بتبادل المعلومات بشكل دوري بين الحكومتين فيما يتعلق بأي تحركات إدارية رئيسية محتملة أوإعادة توزيع لقواتهما البحرية والعسكرية والجوية في البحر المتوسط. للمزيد ينظر:

Alessandra E Tiberi, wont gets fooled again an examination of anglo-italian relationship during the spanish civil war, Thesis submitted Bachelor of Arts ،PP. 42-47.

(133) Henderson, OP. Cit, p.302.

(134) Ibid ،pp.327.
(135) Gregory and Butlin ،OP. Cit, P.46.
(136) Gregory and Butlin, OP. Cit ،pp.2.
(137) Millmow, OP. Cit, p, p. 16,21,246,248; Gregory and Butlin ,OP. Cit, P.2.
(138) Henderson, OP. Cit, p.314.

(139) بادر عدد من اكاديمي واقتصادي كندا لدراسة التجربة الاسترالية، وتشخيص قدرتها في التعافي بالوقت الذي كانت كندا تعاني تحت وطأة اثار الكساد التي انهكتها، وشكك بعض رجال الاقتصاد الأمريكي بالدراسات تفوق استراليا على الولايات المتحدة في التعافي المبكر، الامر الذي ردعليه الاستراليون ضمن اطار محاضرات الاقتصادي الأسترالي دوبلاس كوبلاند التي القاها في جامعة كامبردج عام 1933،((ان استراليا اول من غرق في الضائقة المالية 1929 -1931 وأول من غادرالازمة عام 1932)) ولازالت تلك التجربة موضع جدل واهتمام مراكز دراسات الاقتضاديات الدولية. للمزيد ينظر: Henderson,OP. Cit,pp.313-314.

المصادر

اولاً: - الرسائل والاطاريح

أ- الرسائل والاطاريح باللغة الانكليزية

1-Alessandra E Tiberi, wont gets fooled again an examination of anglo-italian relationship during the spanish civil war, Thesis submitted Bachelor of Arts

2-Alex Mcdermott ،Australian History for Dummies ،Wiley Pullingway Lad,2011

3-David E. Moore ،Three Queensland Premiers and the Mungana Scandal ،2015

4-Patrick George Hodgson ،Flu- Society and the State the political Social and economic implications of the 1918-1920 influenza pandemic in Queensland ، james cook University ،Australia ،2017

5-Richard Evans ،The new guard and the new south wales police 1951-32 ، Monash University Press ،2008

6-Richard Evans ،the police are rottenly corrupt- Policing ،scandal- and the regulation of illegal betting in Depression-era Sydney ،Dealin University ،Geelong Australia ،2014

ب-الرسائل والاطاريح العربية

1- ايمان متعب محي التميمي، الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية الاسباب والنتائج 1929-1933، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية – الجامعة المستنصرية، 2003.

ثانيا: - الكتب

أ- الكتب الانكليزية

1- Aitor Anduaga ،Wireless and Empire ،Oxford University Press ،2009

2- Alex millmow ،The Power of Economic Ideas ،Anue Press

3-Andrew Tink, Australia 1901-2001 A narrative history, University of New South Wales Press, Sydney ،2014

4-Ann Capling and Brian Galligan ،The Political Economy of Australia's Manufacturing Policy ،Cambridge University Press ،1992,

5-Anne Henderson ،Joseph lyones ،University of New South Wales Press Ltd ، 2011.

6-Anti-Discrimination Commission Queensland ،Aboriginal people in Queensland: a brief human rights history ،Queensland ،2017

7-Australian Institute of Health and Welfare, Mortality over the twentieth century in Australia, Ahwghet,2006

8-Barrie Dyster and David Meredith ،Australiain the Global Economy, ed 2 ، Cambridge University Press ،New York ،2012

9-Barrie Dyster ،Australia in the international Economy ،Australia Cambridge University Press ،1990

10-Bernard D. Reams JR ،Internal Revenue Acts of the United States ،Vol 125 ، New York ،1979
11-Bill Ford and David Blowman ،Australian Unions ،ed 2 ،The Macmillan company OF Australia Pty Ltd ،1989
12-Boris Schedvin ،a history of the Australian Trade Commissioner service ، Commonwealth of Australia ،2008,
13-Bridget Griffen -Foley ،Changing stations ،University of New South Wales ، 2009.
14-Craig Clothier ،A history of the relationship between the Queensland branch of the Australian ،University of Wollongong ،2005.
15-D. E. Moggridge ،British Monetary Policy ،Cambridge University Press ،,1972
16-David Day ،politics and war ،Harper Collins ،Australia ،2003
17-David Gruen and Colin Clark ،what have we learnt - The Great Depression in Australia from the perspective of today ،Cambridge University Press ،2009
18-Dietmar Rothermund ،The Global Impact of the Great Depression ،Routledge, London ،1996
19-Don Fraser ،Working for the dole ،Commonwealth of Australia ،1968
20-Don Hopgood ،Lang Labour South Australia ،the Australian Society ،17, Liverpool University Press,2016
21-Douglas Copeland ،Australia in the World Crisis ،Cambridge University Press,1934
22-Frank Bongiorno ،Post-war Economies (Australia) ،2018
23-Gavin long ،Australia in the war of 1939-1945 ،first volume ،registered at the G.P.O. ADELAIDE a delaye, Australia ،1912
24-Gilbert ،The Australian Loan council in federal fisca Adiustments 1890-1965, Australian national university press ،Canberra,1973
25-H. W. Arndt, Australia and Asia ،Australian National Univeraity Press ، Canberra,1972.
26-Humphrey McQueen, social sketches of Australia, University of Queensland Press, 2004
27-Ian W. McLean ،Why Australia Prospered Princeton University Press, 2013
28-J. P. M. Long, Aboriginal Settlements, Australian National University Press Canberra ،1970
29-James JuPP ،The Australian People ،Cambridge University Press ،2001
30-Jim Moss ،History of the Labour Movement in South Australia ،Wakefield Press,1985
31-John Connor ،Stanley Melbourne Bruce Guide to Archives of Australia's Prime Ministers, Commonwealth of Australia, 2003
32-John Scott Keltie and M. Epstein ,The Statesman's Year –book ,Macmillan and Limited,1921
33-John Singleton and Paul L. Robertson ،Economic Relations Between Britain and Australasia1945-1970 ،Palgrave Publishers Ltd ،2002
34-Jorge Braga de Macedo, The Gold Standard and Beyond, Routledge London and New York ،1996.

35-Kim Wildman with Derry Hogue ،Australia's Prime Minister ،Pty Ltd ،2016.
36-Knibbs C.M.G ،Official year Book of the Comnoyalth ،Melbourne ،1913.
37-Martin Crotty and David Andrew Roberts, Turning Point in Australian History University of New South Wales ،2004
38-Noel J. Butlin ،Relief During the Great Depression in Australia and America ، University of Arizona ،2012
39-Patrick Troy, Issues Strategies and Policies for Urban Australia, Cambridge University Press ،1995
40-Peter Bastian ،Andrew Fisher ،University of New South Wales ،Trace Lead Press ،2009.
41-Peter Stanley ،Victory on Gallipoli ،National Lory of Australia ،2017
42-R.G. Gregory and N.G. Butlin ،Recovery from Depression, Cambridge University Press, 1988.
43-R.V. Jackson ،Australian economic development in the nineteenth century ، Australian National University Press, Canberra 1977
44-Richard Morris ،Australian Centre for Industrial ،Universityof Sydney,1991
45-Robert Crawford ،"Men ،Money ،and Markets": An Overview ،University of Technology Sydney ،Australia ،2013.
46-Rodney Maddock & Ian W. Mclean ،The Australian economy in the long run ، Cambridge University Press ،1987
47-Rondo Cameron ،International Banking 1870-1914, Oxford University Press ، New York ،1991
48-Ross Fitzgerald ،The Life of E.G. Theodore ،University of Queensland Press,2002
49-Stuart Macintyre ،A Concise History of Australia ،ed Third ،Cambridge University Press ،New York ،2009.
50-The Committee on Intergovernmental Fiscal Relatione ،Intergovernmental Fiscal Relations ،Volume I ،Washington ,1943.
51-The seat of the Secretariat of the Pacific Community ،PacificIslands Countries Trade Strategies and Agreements Handbook, v1 ،2010
52-Tracy Ireland and Paul Ashton ،Connecting the Nation ،Utse Press ،2017
53-Victor Yan ،World War One (1914-1918) ، Australia,2018
54-William Coleman ،Reinforcing of Australia's Economic Model? ، the Australian national university ،2015
55-Wolters Kluwer ،Australian Master Tax Guide ،48th Edition ،Australia ،2011.

ب- الكتب باللغة العربية

1-احمد خضر، فرانكلين روزفلت الى القمة على كرسي متحرك، دار المعارف، القاهرة، 1992
2- روبرت سكيدلسكي، جون مينارد كينز، تر: عبد الرحمن مجدي، مراجعة مصطفى محمد فؤاد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015.

ثالثا: - البحوث المنشورة

أ-البحوث المنشورة باللغة الانكليزية

1-David S. Jacks ،The 1932 Imperial Economic Conference and the Reorientation of Canadian Trade ،Simon Fraser University and nber ،2011.
2-Guillermo Marconi ،The History of Australian Radio ،The University of Adelaide Australia.
3-Kosmas Tsokhas ،Protection- imperial preference - and Australian conservative politics-1923–39 ،The Journal of Imperial and Commonwealth History ،Volume 20 ،2010.
4-Viscount Hailsham ،Ottawa Agreements Bill ،vol 85 ،1932.

ب: -البحوث المنشورة باللغة العربية

1- سيدريك كوتر، من الإنفلونزا الإسبانية إلى كوفيد-19: دروس من جائحة 1918 والحر العالمية الأولى، مجلة الانساني، عدد67، القاهرة ,2020.

رابعاً: - القاموس الاسترالي

1-Bede Nairn, Watson- John Christian (Chris) (1867–1941) ، the Australian Dictionary of Biography ،Volume 12 ،19902-C. B. Schedvin ،Gibson ،Sir Robert (1863–1934) ,the Australian Dictionary of Biography ،Volume 8 ،1981.

خامساً: - شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

https://www.britannica.com/topic/Ford-Motor-Company

https://unreserved.rba.gov.au/nodes/view/44796

https://www.aihw.gov.au/suicide-self-harm-monitoring

https://api.parliament.uk/historic-hansard/lords/1932/nov/09/ottawa-agreements
bill
www.Austraian Biography,William Huges.com